

## 9 أسر غزية: تزامن المناسبات قصم ظهورنا



## 16 حلويات رمضان.. صناعة الأسرار المتوارثة



الفخامة لها اسم... الآن أصبح لها عنوان

6-2

## على بوابة ايلول ندفق جدران الخزان!



## أزمة مستمرة

حافظ البرغوثي

أزمة الديون الحالية ربما تكون ذات عواقب أكبر على الاقتصاديات الغربية أكثر من الأزمة السابقة.. ويبدو ان علاج الأزمة المالية السابقة الذي تم عن طريق ضخ آلاف المليارات في الشركات والاسواق المالية والبنوك سواء في اليابان والولايات المتحدة او في أوروبا الا انها لم تحل الأزمة بالكامل حيث تجددت أزمة الديون لان علاج الأزمة الماضية كان يعتمد على الاقتراض اي استئانة المزيد ولو من قبل الحكومات لدعم بنوك وشركات متعثرة.. وحاليا تحاول الدول نفسها علاج أزمة الديون الحالية باقتراض المزيد من الاموال أي حل أزمة الديون بمزيد من الديون وهذا لعمرى التفاف على الأزمة وليس حلا. لان الدول الصناعية الكبرى تريد الاعتراف بأن الحل لا يكمن في رفع سقف الاقتراض بل باعادة هيكله الاقتصادية الكبرى التي نمت وتطورت بفعل عوامل انتعاش مزعومة وكاذبة واستندت عملياتها الى اقتصاديات مدينة وهذا افقد العملات قيمتها ما انعكس سلبا على قيمة الاسهم في الاسواق المالية العالمية. ويات الذهب هو الملجأ الآمن من التقلبات الاقتصادية غير المضمونة.

ولعل زيادة سقف الاقتراض بالمقارنة مع الناتج القومي العام سواء في الولايات المتحدة او اغلبية دول أوروبا واليابان انما هي تصدير للازمة المالية الى المستقبل لان سداد الديون لا يأتي عن طريق ديون اكبر. فالدول الكبرى انما تمارس خدعة اقتصادية مزدوجة وهي زيادة حجم الاقتراض والديون وايضا طباعة المزيد من الاوراق النقدية دون تغطية من اقتصاديات قوية. فالازمة المالية العالمية مرشحة للاستمرار حتى يرتطم العالم اجمع بركود شامل يعيد النظر في النظريات والممارسات الاقتصادية الكاذبة السائدة دوليا.

# خبراء: السلطة قادرة على توفير الملايين.. لو أرادت!

الملف

حياة وسوق  
منتصر حمدان

في أوج الازمة المالية التي تعيشها السلطة الوطنية والتي يمكن ان تتصاعد مع اقتراب استحقاق أيلول، فان الحاجة لإعادة النظر في جميع أوجه النفقات الخاصة بالسلطة ومؤسساتها بات امرا ملحا وضروريا لتعزيز الاعتماد على إيراداتنا الذاتية خاصة ان خبراء ومحللين اقتصاديين ونوابا في المجلس التشريعي يرون ان ضبط النفقات امر ممكن ولا بد منه لتجنب السلطة الوطنية الارتهان الى الازمة المالية في ظل توقعات استمرارها في العام المقبل. كما ان الازمة المالية التي تعيشها السلطة الوطنية وتهدد قدرتها على الالتزام بتسديد رواتب موظفي القطاع العام بشقيه المدني والامني، كشفت عن العديد من الجوانب التي كانت يتم فيها انفاق اموال طائلة متراكمة، وضرورة اللجوء الى اتخاذ اجراءات وخطوات جريئة نحو اعتماد سياسة شد الاحزمة دون المساس برواتب الموظفين في القطاع العام او التأثير على قدرة مؤسسات السلطة الوطنية في مواصلة تقديم خدماتها للمجتمع.

وما يزيد الحاحية البحث عن اوجه الانفاق المالي للسلطة لمواجهة تحديات الازمة المالية، تزايد التوقعات والمؤشرات لتراجع الدعم العربي والدولي للسلطة الوطنية من جانب، واتخاذ اجراءات عقابية مالية للسلطة من قبل الولايات المتحدة الاميركية اذا ما اصرت على موقفها بالتوجه للامم المتحدة لنيل الاعتراف بالدولة الفلسطينية الشهر المقبل، من جانب آخر.

الازمة المالية التي تعيشها السلطة الوطنية تدفع العديد من المؤسسات والقيادات والنخب السياسية والاقتصادية والاجتماعية للتفاعل مع النقاش الذي يقوده عضو المجلس

التشريعي السابق ومفوض ائتلاف امان لمكافحة الفساد د.عزمي الشعيبي عبر اثاره مجموعة من الاسئلة المحورية المدعمة بالكثير من المعلومات التي تؤشر الى الإجراءات والوسائل التي يمكن للسلطة الوطنية تبنيها باتجاه ترشيد الانفاق المالي في مواجهة الازمة المالية الراهنة، ليس ذلك فحسب بل يمكن ان تضمن للسلطة الاستمرار في عملها دون ان تصبح رهينة للضغوط السياسية والمالية، وامكانية اتخاذ خطوات علاجية غير آنية للازمة المالية.

ويقول الشعيبي: «السلطة الوطنية تواجه أزمة حقيقية لكنها مطالبة في الوقت ذاته بالاجابة على السؤال الحقيقي الخاص بالسياسات المالية المعتمدة خلال السنوات الماضية».

واضاف: «بغض النظر على الاصلاحات والتغيرات التي طرأت، الا انه يبدو ان موضوع الازمة المالية لم يعد موضوعا طارئاً تتم معالجته في اطار المعالجات الطارئة حيث اصبح السؤال عن الراتب مع نهاية كل شهر يتطور واصبح احدى ابرز المشاكل المالية التي تواجه السلطة في ظل تحولها الى أزمة مجتمعية تلقي بظلالها على اغلبية قطاعات المجتمع وسط تنامي الرغبة بالحلول الفردية».

واشار الى ان هذه الازمة تتعاضد مع وفي ظل تمسك السلطة الوطنية بالتوجه للامم المتحدة باعتبارها خيارا سياسيا استراتيجيا وليس تكتيكيا، اضافة الى استمرار الانقسام المتوقع ان يستمر بين الضفة وغزة، وامكانية نشوء توتر في العلاقات بين السلطة الوطنية واميركا على خلفية الذهاب للامم المتحدة وهو ما قد يدفع الكونغرس الأميركي الى فرض عقوبات مالية على السلطة، وامكانية الدخول في مرحلة تأزم مع الاحتلال والحكومة الاسرائيلية.

وتابع: «يضاف إلى كل ذلك استمرار الأوضاع المتصاعدة في الدول العربية الامر الذي يدخلها في مرحلة انتقالية ما يؤدي الى شلل دور الجامعة العربية كمؤسسة كانت يتم من خلالها الحصول على جزء من الدعم العربي عبر الصناديق الخاصة بها»، مشيرا الى ان الدعم العربي عبر تلك الصناديق قد يتحول الى علاقة ثنائية بين الدول العربية والسلطة الوطنية بمعنى ان موضوع الدعم العربي قد يصبح يوجه من كل دولة عربية على حدة.

ويرى الشعيبي ان السلطة الوطنية ستواجه تحديات كبيرة لا تستطيع الاجابة عليها، واذا تركت الحكومة الموضوع لها فان التحديات ستكون اكبر واوسع خاصة في ظل الأوضاع الداخلية والضغوط الخارجية، مؤكدا ان الازمة الراهنة تمثل فرصة لاعادة النظر في هيكلية السلطة الوطنية ومعالجة التراكمات التي حصلت منذ عام 1994 ، اضافة الى اعادة النظر في حجم النفقات مقارنة مع الإيرادات بما في ذلك النفقات التحويلية وفائض الاقتراض الامر الذي يؤكد الحاجة لاجراء مراجعة شاملة.

وحسب المعلومات التي اوردها الشعيبي فان القانون الاساسي للسلطة الوطنية ينص على وجود 24 وزارة في السلطة، لكن اليوم يوجد لدينا 54 مؤسسة وزارية وغير وزارية.

واشار الى ان عدد الموظفين في القطاع العام المدني يصل الى 100 الف موظف، و65 الفا في الاجهزة الامنية، تدفع لهم السلطة رواتب بما يقدر بمليار و800 مليون دولار سنويا في حين تحول السلطة الوطنية 68 مليون دولار كنفقات تحويلية وتدفع 220 مليون دولار بدل المياه والكهرباء تحت بند صافي الاقتراض، وتقدر النفقات الجارية للسلطة الوطنية بـ (500) مليون دولار سنويا.

HIGH QUALITY ENERGY DRINK

no effect without effect®

HIGH QUALITY ENERGY DRINK

## حاجة ماسة لإصلاح أنظمة العلاجات الطبية والأدوية وجباية الكهرباء والتقاعد ومزايا كبار المسؤولين



مجموعة من الخبراء يناقشون خطة التقشف الحكومية خلال ورشة في ائتلاف امان

اشكال الضغوطات من قبل القيادات السياسية والفصائل والحزب التي تعيق وتعطل عملية الإصلاح الحقيقية.

وقال علاونة: «إذا ما وضعت كل تلك الجوانب في رزمة واحدة واخذ قرار سياسي على كل المستويات فإنه يمكن تحقيق نتائج ملموسة في خفض النفقات المالية للسلطة الوطنية»، مشيراً في الوقت ذاته الى أهمية الالتفات نحو النفقات الحكومية على التقاعد التي تصل الى 224 مليون دولار سنوياً يدفع منها 194 مليون دولار مباشرة من الموازنة العامة للسلطة الوطنية، و30 مليوناً تدفع من هيئة التقاعد الفلسطينية».

واضاف: «هذا الرقم مرشح للزيادة ويمكن ان يصل الى حدود 300 مليون دولار سنوياً خاصة في ظل الحديث عن افكار ضم موظفي القطاع الخاص لنظام التقاعد الفلسطيني».

وتابع علاونة بلغة حاسمة: «ان اصلاح نظام التقاعد الفلسطيني هو لب الإصلاح المالي في السلطة الوطنية وهو اهم من بقية الإصلاحات التي ذكرت»، محذراً من مخاطر ترك هذا الامر دون تقديم رؤية واضحة لتنفيذ عملية اصلاح حقيقية في انظمة التقاعد في القطاع العام اولا ومن الانتقال الى القطاع الخاص.

واشار علاونة الى ان 90٪ من المشاكل الاقتصادية التي تواجهها اليونان واسبانيا والبرتغال هي ناتجة بالاساس عن نظام التقاعد المعتمد لدى هذه الدول. ويتفق وزير العمل السابق، مدير عام معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية-ماس، د.سمير عبد الله، مع أهمية وضع حلول خلاقة تساعد في الخروج من المأزق الحالي الذي تعاني منه السلطة الوطنية، لكنه يرى بان معالجة كافة الاشكاليات مرة واحدة عملية صعبة، وهو يؤيد فكرة البدء بمعالجات آتية بشكل مدروس ومخطط.

ويرى عبد الله ان الحديث عن اعادة هيكلة مؤسسات السلطة الوطنية امر غير ممكن في الظرف الراهن باعتبار ان اعادة الهيكلة نفسها بحاجة لموازنات مالية ودون توفر الاموال لذلك لا يمكن الدخول في هذه العملية.

وقال: «نحن الان في مأزق صعب والبحث عن حلول او التخفيف من حدة هذه الازمة امر مهم بما في ذلك ترشيد النفقات وتحسين الإيرادات».

وتابع: «يوجد حاجة واهمية للعمل من اجل تقليص التهرب الضريبي الى حدوده الدنيا، لكن تحقيق ذلك بحاجة لوسائل ذكية بعيدة عن الشعارات الرنانة». كما أكد عبد الله على أهمية إعادة التوازن فيما يخص رواتب الموظفين في القطاع العام والعاملين في القطاع الخاص، مشيراً الى ان رواتب العاملين في القطاع العام أفضل من رواتب العاملين في مؤسسات القطاع الخاص ما يقلل من الحوافز امام موظفي القطاع العام للانتقال الى القطاع الخاص ومن هنا يجب إعادة النظر في هذا الموضوع.

من ناحيته يرى الخبير الاقتصادي د. نصر عبد الكريم أهمية التفريق ما بين التقشف وخفض العجز المالي، معبراً عن مخاوفه ان يتم التقشف بشكل انتقائي ويمس الفئات المهمشة اصلاً، داعياً لتشكيل لجنة مختصة من الخبراء والاختصاصيين تحت اشراف لجنة وزارية تتولى مناقشة كافة التفاصيل بعناية فائقة للوقوف على المحاور الرئيسية التي يمكن خفض الانفاق الحكومي عليها مع أهمية اعطاء الاولوية اولا للنفقات واذا لم يتم حل المشكلة فإنه يتم التوجه الى الإيرادات.

واعتبر عبد الكريم ان نظام الضرائب المعتمد لدينا يعاني من مشكلتين رئيسيتين، الاولى تتمثل في عدم وجود عدالة لان هذا النظام قائم على الاستهلاك ما يجعل المواطن الفقير يدفع نفس القيمة التي يدفعها الاثرياء. وقال: «ضرائب الدخل لا تتجاوز 120 مليون دولار سنوياً حيث نجد ان 80٪ تدفع من قبل المواطنين والموظفين في حين لا تلتزم 2000 شركة بدفعها». من جانب اخر دعا عبد الكريم الى أهمية إعادة النظر في تطبيق قانون تشجيع الاستثمار وفرض ضرائب جديدة على صفقات بيع الاراضي والعقارات التي تتم بملايين الدولارات.

وبخصوص الرواتب، رأى عبد الكريم ان المشكلة لا تكمن في موضوع الرواتب بقدر ما تكمن في حالة التباين في الرواتب خاصة في ظل عدم وجود تحديد الحد الأدنى للرواتب. وقال: «هناك مدرء لمؤسسات يصرفون سنوياً ما يعادل رواتب 10 الاف موظف في القطاع العام وهذا ناتج عن غياب العدالة في توزيع الموارد في الاراضي الفلسطينية».

من خلال شراء هذه الخدمة على النحو التالي: شراء 130 ميغاواط من اسرائيل، و40 ميغاواط من المحطة في غزة، و20 ميغاواط من مصر، في حين ان صافي الاقراض في الضفة الغربية وصل الى 70 مليون شاقل، وفي حال انضمام البلديات والهيئات المحلية التي لم تنضم بعد الى شركات توزيع الكهرباء فان هذا المبلغ سوف يتناقص بصورة كبيرة. و اشار الى ان المشكلة الاخرى تكمن في عدم التحصيل في قطاع غزة، والذي كانت نسبته تبلغ 90٪ وانخفضت الى 10٪ وارتفعت حالياً الى 30٪ خاصة ان هناك ضعفا في التحصيل في قطاع غزة اضافة الى ان مؤسسات كثيرة لا تلتزم بتسديد ما عليها من فواتير للكهرباء.

واشار كنانة الى اشكالية اخرى لا بد من معالجتها وتتمثل في وجود تراكم للديون على المخيمات الفلسطينية بقيمة 160 مليون شيقل الامر الذي يتطلب وضع آليات لمعالجته بما يساهم في زيادة الإيرادات للخزينة العامة وتقليص النفقات بصورة مباشرة.

### مراجعة رواتب الوزراء والنواب

من جانبه قال عضو المجلس التشريعي النائب قيس عبد الكريم «ابو ليلي» ان النفقات التشغيلية تمثل مجالاً مهماً لترشيد النفقات خاصة ان المؤشرات تدل بوضوح على امكانية خفض النفقات بنسبة 20٪ اي ما يعادل 100 مليون دولار سنوياً وهذا الامر متعلق بالعمل الداخلي للحكومة التي يجب ان تتخذ اجراءات واضحة في هذا الاتجاه.

واشار ابو ليلي الى العديد من المجالات التي يمكن خفض النفقات فيها منها على سبيل المثال تذاكر السفر لكبار المسؤولين، وقال: «يمكن خفض قيمة هذه التذاكر بنسبة 60٪ من خلال اللجوء الى الاستغناء عن الحجوزات بدرجة رجال الاعمال التي تزيد قيمتها عن التذكرة العادية بنسبة 60٪ وهذه الامر يمكن ترشيده بدل دفعها لشركات الطيران»، موضحاً ان هناك العديد من الامتيازات للمسؤولين التي يمكن خفض نفقاتها بصورة كبيرة.

وتوجهت «حياة وسوق» لاحدى شركات السفر في مدينة رام الله للاستفسار عن اسعار التذاكر العادية وتذاكر السفر «بزنس» حيث جرى التأكيد لنا انه اذا كان سعر التذكرة العادية 800 دولار فان سعر تذكرة «البنس» تصل الى قرابة 2000 دولار، في اشارة واضحة الى حجم الفرق في اسعار التذاكر بين النوعين، ما يعني انه كان لدينا قرابة 200 سفيرة لكبار المسؤولين في السلطة خلال السنة الواحدة فان تكلفة تذكرة سفرهم على فئة «البنس» تصل الى 400 الف دولار سنوياً، في حين ان اختيارهم التذكرة العادية تصل قيمته 160 الفاً، الامر الذي يعني انه بمقدورنا توفير 240 الف دولار سنوياً من نفقات تذاكر المسؤولين فقط.

وفي المقابل فان المحاسب العام يوسف الزمر اوضح ان موضوع صرف تذاكر السفر اصبح من مسؤولية الوزارة وليس من مسؤولية وزارة المالية، مشيراً الى ان هذه النفقات تغطي من موازنة الوزارة وفق ما يحدده الوزير.

وفي الجانب الاخر اشار ابو ليلي الى النفقات المخصصة للمؤسسة الامنية التي يوجد فيها 65 الف عنصر وضابط منهم 38 الفا في قطاع غزة يحصلون على رواتبهم دون اداء اية مهام وظيفية.

وتابع: «يمكن اعادة النظر في هذا العدد دون الاستغناء عن العاملين في المؤسسة الامنية وذلك من خلال اعادة استثمار القوى البشرية في المؤسسات الحكومية التي تعاني من نقص في الايدي العاملة غير الماهرة، اضافة الى المصروفات غير المسيطرة عليها في المؤسسة الامنية».

من ناحية اخرى يدعم ابو ليلي فكرة اعادة النظر في رواتب العاملين في الادارات العليا بما في ذلك رواتب النواب والوزراء التي تعتبر كبيرة اذا ما تمت مقارنتها مع متوسط الدخل في المجتمع خاصة ان خط الفقر الوطني يصل الى 2130 شيقلاً في حين يحصل النواب والوزراء على 3000 دولار بما يعادل 12 الف شيقل على اساس صرف الدولار على سعر 4 شواقل.

وقال: «هذا يعني ان راتب الوزير او النائب يصل الى اربعة اضعاف متوسط الراتب في السلطة الوطنية الذي يصل الى 3000 شيقل شهرياً»، كما يدعم ابو ليلي فكرة فرض الضريبة التصاعدية على رواتب القطاع العام ورواتب القطاع الخاص، مع مواصلة الجهود لمواجهة ومكافحة التهرب الضريبي التي يصل حجمه الى قرابة 800 مليون دولار سنوياً.

### تحديد سقف للرواتب

وعلق الشعبي على ذلك بالقول «لا بد من سقف الرواتب خاصة ان الرواتب في المؤسسات غير الوزارية تعتبر مفتوحة وهناك رواتب تصل الى 12 الف دولار و15 الف دولار غير الامتيازات التي يحصلون عليها، ما يستدعي سقف الرواتب في الخزينة العامة للسلطة الوطنية».

ومن ناحيته، يؤكد الخبير والمستشار الاقتصادي د.عاطف علاونة على ان كل القضايا المثارة يمكن التعليق عليها بقول كلمة نعم يمكننا فعل ذلك، مشدداً في الوقت ذاته على ان تحقيق هذه الامور بحاجة لارادة سياسية ووجود سياسة استراتيجية للتعامل مع هذه الازمة ووقف كافة

وتتولى السلطة الوطنية دفع حوالي ثلاثة ملايين دولار (3119640 دولاراً) سنوياً الى 793 شخصاً من قطاع غزة منهم 500 شخص متواجدين في الضفة الغربية و293 شخصاً في قطاع غزة في حين ان مجموع المساعدات يصل الى 520 مليون دولار، مع الاشارة الى ان حجم العجز في الرواتب يصل الى 30 مليون دولار في الشهر أي ما يعادل 360 مليون دولار سنوياً.

واشار الى ان العجز العام في السلطة الوطنية يقدر ما بين 500 الى 600 مليون دولار سنوياً، موضحاً ان التوقعات تشير الى ان الإيرادات عام 2012 سوف تتناقص على المستوى الخارجي خاصة ان هناك تصورات بان تدخل المساعدات العربية للسلطة في حالة تصفير.

وقال الشعبي: «كل المؤشرات تجعل من طرح مجموعة الاسئلة حول فرصة اعادة النظر في هيكلية السلطة ومؤسساتها (أمراً ملحاً)، منها: هل نحن حقيقة بحاجة الى 65 الف عنصر وضابط في الاجهزة الامنية؟ وهل أن الاوان لاعادة النظر في نفقات الاجهزة الامنية خاصة انه لغاية الان مازالت هناك اموال تسلم لمسؤولي الاجهزة ليقوموا بتوزيعها على عناصرهم وضباطهم؟، كما هل يمكن مواصلة تخفيض صافي الاقراض الذي تدفعه الحكومة بدل المياه والكهرباء؟».

الترشيد في النفقات يشمل ايضا موضوع بدل الاجارات للموظفين والوزراء وفواتير المياه والكهرباء والهواتف لهم، اضافة الى تذاكر السفر، واهمية معالجة ما يطلق عليه بـ «الموظف الوهمي» الذين يقدر عدد المستفيدين منه بعدة الاف موزعين على المنظمات الشعبية والحزب والفصائل وبعض السفارات في الخارج.

وحسب تأكيدات المحاسب العام يوسف الزمر، فان كل وزير يحصل على مبلغ مقطوع قيمته 10 الاف دولار سنوياً تدفع بدل ايجار منزل وكهرباء وهاتف، موضحاً ان اعتماد هذه السياسة المالية مع الوزراء جاءت بعد ان كانوا يحصلون على مبالغ مالية مفتوحة لتغطية ايجارات منازل لهم وبقية النفقات الاخرى، موضحاً ان النائب الواحد على سبيل المثال كان يكلف الخزينة العامة قرابة 26 الف دولار بدل مكوثه في فنادق رام الله، و اشار الى ان منح الوزراء هذه المبالغ ساهم في ضبط النفقات وحصرها في مبالغ موحدة ومحددة.

اما بخصوص ضريبة الدخل التي تم تحديد سقفها الاعلى عام 1996 بـ15٪ مهما زاد الدخل، فيتساءل الشعبي عن الجدوى من مواصلة اعتماد هذه النسبة وهل بالامكان سقفها بنسبة جديدة ولفترة زمنية محددة، موضحاً ان مثل هذا الامر بحاجة لنقاشات وحوارات.

واشار الشعبي الى ان ضريبة القيمة المضافة التي جرى تخفيضها من 16٪ الى 14.5٪، ومدى امكانية اعادة النسبة الى وضعها 16٪، في حين ان المعلومات والبيانات الرسمية لوزارة المالية تؤشر الى ان 70٪ من ديون السلطة الوطنية المالية ناتجة عن شراء الادوية ونفقات العلاجات التخصصية.

### المواطن الصالح يغطي سارق الكهرباء

ويعلق رئيس سلطة الطاقة عمر كنانة على ما اشار اليه الشعبي بخصوص صافي الاقراض قائلاً: «المشكلة في صافي الاقراض ناتجة عن عدم الالتزام بدفع فواتير الكهرباء من قبل البعض، في حين ان هناك بلديات لا تقوم بتحصيل فواتير الكهرباء او تقوم بتحصيلها دون تحويلها للخزينة العامة في حين ان الجانب الاسرائيلي يقوم باقتطاع تلك المبالغ من اموال السلطة الوطنية».

واضاف كنانة: «هذا الواقع ناتج بالاساس عن ان هناك العديد من البلديات لا تقوم بتسديد اموال الكهرباء للخزينة العامة لانه يوجد لها مخصصات لدى وزارة المالية وما يجري هو ان وزارة المالية تقوم بعملية خصم تلك الاموال من حصة البلديات الامر الذي ادى الى تراكم ما يعرف بـ(صافي الاقراض) ليصل في عام 2006 الى 750 مليون دولار بشكل تراكمي لكن هذا الرقم تناقص بشكل ملحوظ منذ تسلم رئيس الوزراء د.سلام فياض رئاسة الحكومة ليصل هذا المبلغ الى 220 مليون دولار صافي اقراض».

واوضح كنانة ان تراجع هذا الرقم ليصل الى 220 مليون دولار ناتج بالاساس عن مجموعة خطوات اتخذتها الحكومة بما في ذلك وضع القوانين اللازمة لتحقيق ذلك، وتعزيز قدرة المؤسسات التي تتولى تطبيق القانون، اضافة الى اقرار قانون انشاء شركات توزيع الكهرباء الامر الذي ادى الى زيادة حجم التحصيل.

وكشف كنانة عن وجود اشكالية حقيقية في ما يخص صافي الاقراض وتتمثل في ان المواطن الذي لا يلتزم بتسديد ما عليه من فواتير كهرباء او من يقوم بسرقة التيار الكهربائي ساهم في رفع تكلفة التيار الكهربائي على المواطن الملتزم وذلك من اجل تعويض النقص الحاصل نتيجة تلك الممارسات.

واشار الى اشكالية اخرى تتمثل في ان البلديات التي تقوم بجباية فواتير الكهرباء تقوم باستخدام تلك الاموال لتنفيذ مشاريع اخرى وهذا ساهم بشكل مباشر في تراكم صافي الاقراض.

واوضح كنانة ان صافي الاقراض الذي يبلغ 220 مليون دولار نتج عن ان 150 مليون دولار مخصصة لقطاع غزة من اجل التزود بالكهرباء

عميد كلية التجارة والاقتصاد في جامعة بيرزيت يقدم قراءة تحليلية شاملة للواقع الاقتصادي

# د. محمد نصر يحذر من كساد عميق بعد أيلول

## جولة جديدة من الانتعاش الاقتصادي المؤقت ممكنة في حال تنفيذ صفقة سياسية التكشف الحكومي لن يحل الأزمة.. وقد يأتي بنتائج عكسية

العالمية على اقتصادنا الوطني، ولكنه قدم قراءة متفائلة لنتائج الربيع العربي على الاقتصاد الفلسطيني خاصة على المدى المتوسط والبعيد. وأبدى عميد كلية التجارة والاقتصاد عدم رضاه عن مستوى التزام القطاع الخاص بمسؤولياته الاجتماعية. وأضاف: «للأسف ينظر البعض (من الشركات) الى المسؤولية الاجتماعية بمنطق حملة العلاقات العامة أكثر من (كونها) إحساسا عميقا بمسؤوليتها تجاه مجتمعها»، مقدرا ان المسؤولية الاجتماعية تمارس لدينا بعدها الأدنى ولا تسهم في الجهد التنموي. وفي سياق متصل، دعا د. نصر إلى قيام حركة «مستهلكية» حقيقية في بلادنا ذات نهج مستقل مؤسساتيا وبرامج مستدامة تضع حقوق المستهلك في صلب السياسات العامة.

دعا د. نصر القطاع الخاص للعمل في النور واتاحة المعلومات والبيانات التفصيلية أمام الجمهور، بشكل عام، وأمام المساهمين في الشركات العامة، تحديدا، تطبيقا لنهج الحوكمة ومبدأ الشفافية. من جانب آخر، أكد د. نصر استحالة إحراز تنمية أو نمو اقتصادي مستدام في ظل الاحتلال، ورأى ان بناء اقتصاد مقاوم ممكن ولكن الطريق اليه تمر إجباريا بمسار تعزيز القدرات الذاتية واعتماد سياسة تحسين الانتاجية ورد الاعتبار للقطاعات الإنتاجية، وبالذات القطاعين الصناعي والزراعي.

وفي ما يلي نص المقابلة:

حذر عميد كلية التجارة والاقتصاد بجامعة بيرزيت، د.محمد نصر، من كساد اقتصادي عميق يحيق

بالاقتصاد الفلسطيني الهش بعد أيلول، في حال نفذت إسرائيل تهديداتها باتخاذ تدابير عقابية ردا على المساعي الفلسطينية لنيل العضوية الكاملة في الأمم المتحدة. ولكن نصر لم يستبعد سيناريوهات أخرى تتضمن صفقة في اللحظة الأخيرة، يمكن أن تشمل رزمة مساعدات للسلطة الوطنية تخرجها من أزمتها المالية القائمة وحلولا وسطا «إبداعية» تغري الفلسطينيين بتأجيل الخطوة. جاءت تحذيرات الكاتب والخبير الاقتصادي المعروف خلال مقابلة مع «حياة وسوق» حاولت استقراء المستقبل الاقتصادي على اعتاب استحقاق أيلول وفي ظل الربيع العربي والأزمة المالية العالمية. ويرى د. نصر ان نذر الأزمة التي تعيشها السلطة وتداعياتها بدأت تظهر جلية على النمو والاستثمار، محذرا من ان سياسة التكشف الحكومية قد تؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي على السلع والخدمات، وهو ما قد يتسبب في تفاقم الركود الاقتصادي وزيادة معدلات البطالة، ونقص الإيرادات المتأتية من الضرائب»، مقدرا أن الحكومة تقدم على الخطوة إرضاء للشارع، وللايحاء بأنها «تفعل شيئا ولا تقف عاجزة في مواجهة التحديات الماثلة».

وكان د. نصر قلل من الاثر المتوقع للأزمة المالية

حياة وسوق  
نائل موسى



د. محمد نصر

### الربيع العربي يحمل البشائر

**هل الاقتصاد الفلسطيني بمنأى عن تأثيرات وتداعيات ثورات الشعوب العربية ضد أنظمة الحكم؟ وأي اثر تتوقعه بفعلها في المستقبل؟**

بصفة عامة أتوقع أن يكون للثورات العربية أثر إيجابي على الاقتصاد والقضية الفلسطينية في المدى المنظور والمتوسط والبعيد. البعض يتخوف من بعض التداعيات السلبية على التجارة والمساعدات الخارجية.. أنا لا أشاركهم هذا التخوف، فحجم التجارة البينية متواضع بين فلسطين ومصر وسوريا وليبيا وغيرها من دول الربيع العربي، كما أن هذه الدول ليست هي الدول المانحة للسلطة الوطنية، والتحويلات القادمة منها قليلة، ما يعني ان الأثار المتخوف منها، حتى في حال وقعت، ستكون محدودة للغاية. ولكن ربما تكون هناك بعض الأثار السلبية على السوق المالي والاستثمار في المدى القصير نتيجة لعدم الاستقرار السياسي في المنطقة ككل.

بالمقابل، أعتقد أن التأثير على القضية الفلسطينية والاقتصاد الفلسطيني سيكون إيجابيا بشكل أكبر في المدى المتوسط والبعيد. فالشعوب تناصر وتدعم القضية الفلسطينية سياسيا واقتصاديا أكثر من الأنظمة، ونتوقع ان نشهد ضغطا شعبيا عربيا داعما للشعب الفلسطيني. وقد لمسنا هذا الضغط الشعبي على الحكومة المصرية، على سبيل المثال، ما أدى إلى فتح معبر رفح ولو بشكل جزئي.. وهذا أمر مهم بالرغم من أنه لا يحل مشاكل قطاع غزة الناجمة عن استمرار إسرائيل في فرض حصار خانق على القطاع وتحديد السلع المسموح إدخالها، بما فيها المواد اللازمة لإعادة الأعمار. فنحن نعلم انه ليس بالإمكان استخدام معبر رفح للاستيراد والتصدير، ولكن فتح هذا المعبر يخفف معاناة الأهل في قطاع غزة، ويرفع من معنوياتهم بدرجة كبيرة.

**الثورات العربية أيقظت الانتباه لدى القطاع الخاص الفلسطيني، ودفعته الى متابعة الحدث لفهم الدروس واستخلاص العبر، هل تعتقد ان القطاع الخاص قلق لدرجة تدفعه إلى المبادرة للنهوض بمسؤولياته تجاه المجتمع المحلي وفي سبيل القبول بعدالة اجتماعية؟**

الدولي للنشاط الاستيطاني في الأراضي المحتلة.. وبالتالي ربما تحاول إسرائيل تصدير أزمتها للسلطة الفلسطينية باعتبارها النقطة الأضعف، وذلك عبر التصعيد، وقد بدأنا نرى بوادر هذا التصعيد على شكل زيادة في الاستيطان وحملة التهديد والوعيد المتواصلة ضد السلطة الوطنية. وسوف يعكس ذلك على الاقتصاد. ففي المحصلة.. ما سيحدث في الاقتصاد مرتبط بما يحدث في السياسة. أنا لست من المتفائلين القلائل، وإذا استطاعت السلطة الوطنية أن تقاوم الضغوط المفروضة عليها وتذهب إلى الأمم المتحدة في شهر أيلول القادم، فإني أتوقع أن تتخذ إسرائيل إجراءات قاسية تشمل تقييد حركة تنقل الأفراد والبضائع، وشل حركة الاستيراد والتصدير، والاستغناء عن العمال الفلسطينيين العاملين لديها، خصوصا إذا حدثت مواجهات بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وهو سيناريو شبيه لما حدث إبان الانتفاضة الثانية. وإذا صاحب ذلك توقف إسرائيل عن تحويل مستحقات السلطة الوطنية من الضرائب والجمارك، فسوف يؤدي ذلك إلى تفاقم الوضع المالي للسلطة وعدم القدرة على دفع الرواتب. وربما تكون هناك زيادة في المساعدات الخارجية حتى لا تنهار السلطة، ولكن ذلك لن يمنع من تدني معدلات النمو وتفاقم البطالة.

**هل تعتقدون ان السلطة اتخذت تدابير في مواجهة التدهور المحتمل، او هل لديها القدرة على إنقاذ الموقف والحيلولة دون تطوره إلى كارثة؟**

هذا السؤال طرحناه مبكرا، ونطرحه اليوم وأيلول على الأبواب، خاصة وأننا نرى الأزمة المقبلة توشك أن تقع. لا بد أن هذا السؤال والإجابة عليه كانا مثار اهتمام ونقاش على كافة المستويات الرسمية في السلطة، ولست أدري إن كانت لديها خطط معينة لمواجهة ذلك. ولكن يجب أن نتذكر أن قدرة السلطة الوطنية محدودة نظرا لاعتمادها الكبير على المساعدات الخارجية وعلى تحويلات المقاصة من إسرائيل. وكنت أتمنى أن نسمع في تصريحات المسؤولين ما يبعث على طمأننة الناس ويبدد مخاوفهم وقلقهم، ولكن ما نسمعه لغاية الآن هو عبارات غير واضحة حول بعض الإجراءات التي توجي بأن كافة المسؤولين في السلطة يدركون حجم الأزمة القادمة.

### على أبواب أيلول

**تلوح إسرائيل بعقوبات في مواجهة استحقاق أيلول. وفي ظل مواجهة محتملة، يغرق البعض في تحليل السيناريوهات الممكنة إلى حد التنجيم... أي سيناريوهات ترجحونها على عتبة أيلول؟**

نحن الاقتصاديين لسنا منجمين. نحن محللون نراقب الأمور وكيف تسير ونسعى إلى استقراء المستقبل بالتحليل وباستخدام النظريات الاقتصادية.. وإخفاق التنبؤ الصحيح من قبل البعض مرده عدم فهم النظرية الاقتصادية، وعدم واقعية الافتراضات التي يبني عليها التحليل، وعدم قدرة البعض على التحليل السليم.

ومتى تعلق الأمر باستحقاق أيلول والتوجه إلى الأمم المتحدة، أرى هناك عدة سيناريوهات محتملة.. أولها أن تمضي السلطة الوطنية قدما وتتوجه إلى الأمم المتحدة، بالرغم من الضغوط التي تمارس عليها. وفي الغالب أن إسرائيل ستقوم بتنفيذ تهديداتها واتخاذ الإجراءات التي تلوح بها، ومنها وقف تحويل المستحقات الضريبية والجمارك للسلطة الوطنية وتحريض دول أخرى ضدها، وربما تزيد من الحواجز داخل المناطق الفلسطينية، وتتعمد تأخير البضائع في الموانئ الإسرائيلية، ولا يستبعد حدوث اجتياحات وإعادة احتلال مناطق سيادية، خصوصا إذا حدثت مواجهات يمكن أن تتطور إلى بوادر انتفاضة ثالثة.. وهذا السيناريو له تبعات وانعكاسات اقتصادية.. السيناريو الممكن الثاني هو أن تكون هناك «صفقة» لتشجيع الفلسطينيين على عدم الذهاب إلى الأمم المتحدة. ومن المحتمل في إطار هذا السيناريو أن يجتمع المانحون ويقرروا حزمة مساعدات للسلطة الوطنية، ما يترتب عليه تغطية العجز في الموازنة، ومساعدة السلطة على مواجهة التزاماتها وتسديد مستحقات البنوك والقطاع الخاص، وغالبا ما يؤدي ذلك إلى حدوث انتعاش اقتصادي ولو مؤقتا. وربما تكون هناك سيناريوهات أخرى مبتكرة تعطي الفلسطينيين والإسرائيليين فرصة لاستئناف المفاوضات على أسس ومرجعيات جديدة غير واضحة.

ولكن يجب أن نتذكر أن إسرائيل تعاني من أزمة حادة على المستوى الاجتماعي، كما يتضح من المظاهرات التي تعم المدن الإسرائيلية هذه الأيام، وعلى المستوى السياسي جراء عدم تقبل المجتمع

# بشائر الربيع العربي تحمل أنباء طيبة للاقتصاد الفلسطيني

## تعزير القدرات الذاتية ممر اجباري للوصول الى الاقتصاد المقاوم

### نحتاج حركة مستهلكية مستقلة تضمن أن يكون المستهلك الطرف الأقوى

زيادة في معدلات الناتج المحلي لسنتين أو ثلاث. التنمية لها أبعاد أكبر بكثير من النمو الاقتصادي. وحتى النمو الاقتصادي كان يمكن أن يكون أضعاف ما تم إنجازه لو لم يكن هناك احتلال، لأن الاحتلال يعيق الاستثمار والتصدير واستيراد المواد الخام والآلات ويعرقل الإنتاج الزراعي والصناعي والسياحي، نظرا لسيطرته على الحدود والمعابر وتحكمه بالموارد الفلسطينية ونهب الأرض والمياه.

**تحدثت الحكومة عن سياسة التقشف وشد الأحزمة، واتبعتها بإجراءات لتقليل فاتورة المصاريف ضمن سعيها لزيادة الاعتماد على الذات في تمويل المصاريف الجارية، وفي مواجهة التحديات على أبواب أيلول، إلى أي مدى تعتقدون أنه بوسع هذه السياسة على أهميتها تحقيق الأهداف المعلنة المنشودة؟**

التقشف قد يكون الخيار الوحيد المتبقي للحكومة الفلسطينية إذا تعذر توفير الرواتب للعاملين في القطاع العام. وهو ببساطة يعني تحويل الإنفاق على مجالات ربما تكون ضرورية ولكنها قابلة للتأجيل حتى يتوفر التمويل اللازم.

إمكانية التطبيق محدودة لسببين، أولهما صغر المبالغ التي يمكن اقتطاعها وتوفيرها.. والحديث يدور عما بين 20 و30 مليون دولار يمكن توفيرها ربما من تحويلات العلاج الخارجي وفواتير المحروقات والكهرباء والهواتف والبعثات الخارجية والامتيازات والإعفاءات المخصصة لكبار الموظفين، خصوصا وأن بعض المسؤولين أشار إلى أن إجراءات التقشف لن تمس قطاعات الخدمات الأساسية التي ترعاها الحكومة خاصة في مجالي الصحة والتعليم، إلى جانب أنها لن تمس حقوق الموظفين ورواتبهم الشهرية ولن تتضمن بأي حال من الأحوال فرض ضرائب حكومية جديدة، حسب قول المسؤولين. وكما نعلم، فإن فاتورة الرواتب تغطي أكثر من نصف الإنفاق العام، كما أن هناك نفقات لا يمكن تخفيضها وبالذات النفقات المتعلقة بالتعليم والصحة (على الأقل معظمها). وقد قامت الحكومة ببعض هذه الإجراءات التقشفية منذ فترة، مثل سحب السيارات الحكومية من الموظفين وتحويل معظمها إلى سيارات حركة تدار مركزياً من المؤسسات والوزارات المختلفة وغير ذلك من النفقات التشغيلية الأخرى، وبالتالي لم يبق الكثير لمزيد من التقشف.

والسبب الثاني لمحدودية تأثير هذه السياسة أن لها محاذير اقتصادية، وربما يقود هذا التقشف إلى تداعيات عكسية خطيرة، حيث ان عملية التقشف تعني خفض الإنفاق الحكومي، وبالتالي خفض الطلب الكلي على السلع والخدمات، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى عملية انكماش اقتصادي، خصوصا أن الإنفاق الحكومي هو الذي حرك النشاط الاقتصادي وتسبب في معدلات نمو عالية في السنوات الأخيرة، وسوف يؤدي الركود بدوره إلى تخفيض الإيرادات الحكومية المتأتية من الضريبة. في الواقع، في حالات الركود الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة، تكون السياسة المطلوبة هي زيادة الإنفاق الحكومي وليس خفضه. وهذا لا يعني أننا نلوم الحكومة ونحملها المسؤولية والتبعات.. فنحن نعلم ان الحكومة في وضع لا يسمح لها بكثير من حرية الحركة والتصرف في ظل ديون كبيرة متراكمة بلغت حدا لا تستطيع معه حتى الاستدانة من القطاع الخاص او الاقتراض من البنوك، وبالتالي فهي تحاول تدبر الأمر بما هو متاح لديها.. تأخذ شيئا من هنا وتصرفه هناك.. إدارة أزمة أكثر من إدارة اقتصاد في الوقت الحاضر.

## الاطلاع الضريبي مطلوب

**يكثر الحديث عن عدالة النظام الضريبي للسلطة الوطنية وضرورة إصلاحه لصالح الفئات الأضعف لتقليل الفوارق بين الطبقات وزيادة العدالة الاجتماعية. هل ترون إمكانية لإصلاح النظام الضريبي وبأي ثمن ممكن تحقيق هذا الإصلاح؟**

الضرائب ليست وسيلة لجمع الإيرادات فقط، ولكنها جزء من سياسة الحكومة المالية لإنعاش الاقتصاد وزيادة معدلات النمو وتقليل معدلات البطالة. وعملية الإصلاح الضريبي هي عملية مستمرة في اقتصاد جميع الدول لتحقيق تلك الأهداف الاقتصادية والاجتماعية. ومن هذا المنطلق، هناك دائما حاجة للإصلاح الضريبي. وهناك نظريات مختلفة في المالية العامة، بعضها يرى في تخفيض الضرائب على رجال الأعمال أمرا ضروريا لتشجيعهم وجذب

جزء من ارباحها في هذا الإطار، ومطالبة الشركات بتوفير بيانات عن حجم ما تنفقه وسبل إنفاقه. وهذا يتواءم مع متطلبات «الحكومة المؤسسية» التي توضح إجراءات الشركة وتعكس الشفافية والنزاهة ومحاربة الفساد.

## النمو.. حقيقة أم وهم؟

**أسئلة كثيرة وملاحظات تطرح حول النمو الاقتصادي الذي تحقق وديمومته ومصيره وسط ادعاءات من قبل البعض بأن الحكومة تمارس قراءة سياسية صرفة لنسب النمو. كيف تنظرون إلى النمو الاقتصادي الذي طرأ خلال السنوات الثلاث الأخيرة؟ وهل يمكن أن يستمر هذا النمو خلال السنوات القادمة في حال نفذت إسرائيل تهديداتها؟**

بالتأكيد حدث نمو اقتصادي في الأعوام 2008 و2009 و2010، على الأقل بالتعريف الفني للنمو.. هناك زيادة في الناتج الإجمالي المحلي وفي حصة الفرد من هذا الناتج مقارنة مع العام الذي سبقه، ولكن هذه الأرقام تعكس انتعاشا قصير المدى ولا تعكس نموا مستداما.. وللتوضيح عندما يكون الوضع الاقتصادي في العام السابق الذي تمت المقارنة معه غاية في السوء، فإن أي زيادة في الناتج المحلي تبدو نموا. وهذا ما حدث، على سبيل المثال، كان الوضع الاقتصادي سيئا للغاية في قطاع غزة عام 2009، بحيث سجل عام 2010 معدل نمو فاق الـ 15٪، وهذا رقم مفضل، ولا يعني أن مستوى المعيشة في قطاع غزة أصبح في مستوى الدول الصناعية، ولكنه يقارن بين عام 2010 والعام الذي سبقه وهو عام ضنك. ولكن إذا قارنا نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال سلسلة زمنية متكاملة، فسنجد عام 2010 اقل مما كان عليه عام 2000 بحوالي 9٪، ويكاد يساوي ما كان عليه قبل 17 عاما عندما أنشئت السلطة الوطنية عام 1994، ما يعني أن ما يجري ليس نموا حقيقيا، ولكنه مجرد انتعاش محدود خلال السنوات الثلاث الأخيرة. وقد جاء ذلك نتيجة تدفق المساعدات الخارجية مما سمح للحكومة باتباع سياسة توسعية نشيطة، أي أن هذا الانتعاش قائم أساسا على الإنفاق الحكومي وليس عن طريق الإنفاق الخاص أو الاستثمار الخاص أو زيادة الصادرات. وهو بالتالي لم ينعكس على المؤشرات الكلية الأخرى، فقد ظلت معدلات البطالة مرتفعة جدا، ما يعني ان هذا الانتعاش لم يوفر فرص عمل جديدة. كما أن مساهمة الزراعة والصناعة ظلت متدنية.

أما بالنسبة للمستقبل، فإني غير مطمئن، خصوصا إذا نفذت إسرائيل تهديداتها بوقف تحويل المستحقات للسلطة الوطنية أو إذا تقاعست الدول المانحة، خصوصا الدول العربية، عن الوفاء بالتزاماتها تجاه السلطة. وقد بدأت نذر ذلك تلوح في الأفق في بداية تموز الماضي مع تراجع حجم الدعم الخارجي، ما تسبب في عجز السلطة عن صرف رواتب الموظفين عن شهر حزيران. وفي حين تدبرت الحكومة أمر رواتب تموز فإن هناك ترقبا وقلقا إزاء القدرة على توفير راتب آب الجاري. وإذا لم تستطع الحكومة ذلك، فسوف نواجه ركودا اقتصاديا قريبا. فانقطاع الرواتب يعني ضعف القدرة الشرائية للمستهلكين، لا سيما وان 25٪ من قوة العمل تعمل في القطاع العام، ومثلهم عاطلون عن العمل.. نحن الآن على أبواب عيد الفطر المبارك وبداية موسم العودة إلى المدارس والجامعات ويليها عيد الأضحى، وهي مواسم ينتظرها التاجر والمنتج من عام لآخر.. وما لم يتم صرف الرواتب للعاملين في القطاع الحكومي فسوف تنكس هذه السلع، وسينتهي الأمر إلى تباطؤ في الاقتصاد، وربما كساد عميق خصوصا إذا استمر توقف المساعدات لفترة طويلة. كما أن هناك تخوفا آخر ناجما عن حالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، وتأثير ذلك على الاستثمار، وهذا الاحتمال نلمس مظاهره جلية في تراجع أسعار الأسهم الأخير الذي شهدته «البورصة» سوق الأسهم الفلسطينية مؤخرا.

**انتم ممن يرون استحالة تحقيق تنمية حقيقية في ظل الاحتلال بخلاف آخرين، هل لا تزال تتمسك بهذا الرأي؟**

كاقتصادي وكمحلل أرى أن إمكانية إحداث تنمية حقيقية وشاملة تحت الاحتلال أمر غير ممكن ولا يعدو أن يكون مجرد أمنيات مليئة بالتناقض، لأن التنمية تعني تحسنا في نوعية الحياة، سواء التعليم أو الصحة أو البيئة أو الحرية السياسية والاقتصادية، وليس مجرد

الثورات وتداعياتها غير منعزلة، وبتقديري انها وجدت صدى لها في صدور رجال المال والأعمال الفلسطينيين. وانا لا أخفيك أن الربيع العربي دفع القطاع الخاص الفلسطيني ليكون أكثر وعيا تجاه المجتمع وفي خدمته. هنا أيضا.. الكل يتخوف ويريد أن يثبت انه ليس فاسدا وليس جشعا وأنه جزء من عملية التنمية في فلسطين، وقد سلب ذلك الضوء على أهمية «الحكومة» في الاقتصاد الفلسطيني ومكافحة الفساد في المجتمع. كما أدرك القطاع الخاص أهمية التواصل مع الشباب ومحاورتهم والتعرف على أدواقهم واحتياجاتهم وأولوياتهم ومشاكلهم ومطالبهم، خصوصا وأن حوالي 30٪ من المجتمع الفلسطيني هم من الشباب (15-29 سنة)، ويعاني ثلثهم من البطالة، بينما تقفز نسبة البطالة بين الذين الذين أنخوا 13 سنة دراسية فأكثر إلى 40٪، وهي أرقام مخيفة وتتطلب قراءة مسؤولة تقود إلى إيجاد إجابات جذرية قبل فوات الأوان. ويجب أن يشارك القطاع الخاص في معالجة هذه المشكلة من خلال مساعدة الشباب في إيجاد فرص عمل لهم، والاستفادة من طاقاتهم وأفكارهم، وتسليمهم مناصب في الإدارات العليا والوزارات، وتشجيعهم على الابتكار والمبادرة. كما أدرك القطاع الخاص أهمية التكنولوجيا باعتبارها وسيلة للتواصل مع الأجيال القادمة والتحاور معها.

## القطاع الخاص.. مسؤول

**إضافة إلى الحراك النظري للقطاع الخاص هل ترون ان تصرفات هذا القطاع وخاصة البنوك تجاه أزمة الرواتب تعكس المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع المحلي؟ وهل ترون ان هذا القطاع استفاد من دروس وعبر المحيط العربي؟**

في الواقع رأينا ان بعض المصارف، ومنها بنك فلسطين والبنك الإسلامي العربي على سبيل المثال، قدمت مبادرات إزاء عملائها العاملين في القطاع العام وصرفت لهم سلفا في مواجهة أزمة الرواتب، وربما يجب على البنوك الأخرى أن تحذو حذوهم. وربما يتطلب الأمر تدخل سلطة النقد لحث البنوك ومنحهم ضمانات معينة للقيام بهذه المسؤولية الوطنية تجاه عملائهم، خصوصا في ما يتعلق بتقديم سلف تحت الحساب، أو عدم اقتطاع مستحقات الأقساط أو غرامات التأخير أو رسوم ومضاعفات الشيكات المرتجعة وغيرها.. فالبنوك لا تستطيع المخاطرة بأموال المودعين دون وجود ضمانات.. البعض تحلى بجرأة وتصرف، ولكن الأمر - وهذا ليس دافعا عن المصارف - مرتبط بحجم وسقف الودائع التي يمكن إقراضها، كما أنه يحتاج إلى توفر ضمانات للتسديد في تواريخ محددة.

**يلاحظ ان القطاع الخاص الفلسطيني يمارس أنشطة المسؤولية الاجتماعية في اطار الدعاية المحضة بعيدا عن المشاركة في التنمية وتلبية حاجات حقيقية ضمن تظاهرة إعلامية يقصد بها الترويج. هل انتم راضون عن أداء هذا القطاع لمسؤوليته تجاه جمهوره ومجتمعه المحلي؟**

للأسف ينظر البعض الى المسؤولية الاجتماعية على أنها جزء من حملة علاقات عامة لتعزيز صورة الشركة في ذهن المواطن أكثر من كونها تنبع من إحساس عميق بمسؤولية الشركة تجاه مجتمعها.. وأرى هنا أن المسؤولية الاجتماعية تمارس لدينا بحدتها الأدنى، ولا تأخذ في تنفيذها الأبعاد التنموية مثل المساهمة في التعليم والصحة والثقافة ومشاريع الإسكان وتحسين البنية التحتية وغيرها. بل إن بعض الشركات تنفق على التغطية الدعائية المرافقة لتبرعاتها مبالغ تفوق قيمة التبرع أو الخدمة التي تقدمها. هناك أسئلة حول ما تنفقه هذه الشركات في إطار القيام بمسؤوليتها الاجتماعية، سواء من حيث حجم الإنفاق وطبيعة الإنفاق والجهات التي تقدم لها التبرعات. وبالمناسبة، أنا لست ضد العلاقات العامة إذا بنيت على أسس مهنية، وليس مجرد التقاط صور تذكارية لإغراض الترويج الإعلامي.

وبالطبع لا يجب تعميم ذلك، فهناك شركات كبيرة تقوم بدعم حقيقي للمؤسسات التعليمية والصحية والثقافية، وهي تعي حجم المسؤولية الاجتماعية على عاتقها، وتقوم بذلك على خير وجه، وهي تستحق التقدير والتنويه.

السلطة أيضا عليها دور في تعزيز قيام القطاع الخاص بمسؤولياته الاجتماعية من خلال، مثلا، منح إعفاءات للشركات التي تقوم بتوزيع



**وماذا بشأن التوقعات المحتملة للأزمة المالية العالمية التي عادت تتفاعل في الأونة الأخيرة ومدى تأثيرها على الاقتصاد الفلسطيني؟ وهل تختلف هذه الأزمة عن الأزمة التي حدثت عامي 2008 و 2009؟**

لم يتأثر الاقتصاد الفلسطيني كثيرا بالأزمة التي حدثت عامي 2008 و 2009، بل على العكس شاهدنا نموا كبيرا في الاقتصاد الفلسطيني بلغ 6% عام 2008، و 7.4% عام 2009، وقد تخوفنا من عودة العاملين في الخليج بأعداد كبيرة ولكن ذلك لم يحصل. هناك اختلاف بين الأزمة المالية العالمية الحالية والأزمة السابقة، ففي حين كانت السابقة بسبب ديون الرهن العقاري ونجم عنها مشاكل في مديونية القطاع الخاص، فإن المشكلة في الوقت الحالي تتعلق بمديونية القطاع العام أي الحكومة. وقد نجم عن ذلك انخفاض في سعر صرف الدولار والدينار المرتبط به، وهذا يعني أن القوة الشرائية لهذه العملات قد انخفضت بشكل كبير. وبالتالي فإن الفلسطينيين الذين لهم مدخرات بالدينار والدولار سوف يفقدون جزءا من مدخراتهم نتيجة لذلك، وهم نسبة كبيرة من الشعب الفلسطيني. ويعتمد الأمر في النهاية على نسبة انخفاض سعر الدولار والدينار. كما أن انخفاض الدولار والدينار يمكن أن يتسبب في زيادة معدلات التضخم، وفي تضرر بعض الأشخاص الذين يقبضون رواتبهم بالدينار والدولار. من ناحية ثانية، فإن حالة عدم الاستقرار التي تمر بها الأسواق المالية العالمية ستعكس على أسعار الأسهم في السوق المحلية، وقد شاهدنا ذلك خلال الأسابيع القليلة الماضية. ويتوقف الأمر على مدى اتساع الرقعة الجغرافية للأزمة العالمية (مثلا، هل سينتقل ما حدث في اليونان إلى إيطاليا وإسبانيا والبرتغال) وطول الفترة الزمنية التي تستغرقها الأزمة قبل أن تتم معالجتها، والسياسات الدولية التي تتخذ لمعالجتها ومدى نجاعة تلك السياسات.

**هل تعتقد انه بوسع الفلسطينيين بناء الاقتصاد المقاوم أم ان الأمر يبقى يراوح في نطاق الشعار؟**

الاقتصاد المقاوم يمر عبر تعزيز القدرات الذاتية للاقتصاد الفلسطيني، بدلا من استمرار الاعتماد على المساعدات الخارجية واستيراد كل شيء من إسرائيل. اعرف ان الأمر ليس سهلا، خصوصا وأن إسرائيل تعمل على مصادرة الأرض ونهب الموارد والمياه وحتى أملاح البحر الميت، كما أنه قد لا يكون بالإمكان الاستغناء عن الاستيراد من الخارج أو من إسرائيل في الوقت الراهن، ولكن هناك بعض السلع والخدمات التي يمكن إنتاجها محليا، وخصوصا تلك التي تحتاج إلى مواد أولية محلية، ومهارات عمالية متوفرة، وخصوصا في مجال الزراعة والصناعات الغذائية. ولكن يجب أن يكون ذلك ضمن استراتيجية واضحة، تهدف إلى استغلال مواردنا المحدودة بالطريقة الأمثل، وتشجيع المنتج المحلي، والنهوض به لتحسين قدرته على المنافسة، وتخفيف الاعتماد على الآخرين. وفي اعتقادي أن جزءا كبيرا من ذلك ممكن حتى في ظل الاحتلال.

ولكنها تمتد أيضا إلى طريقة الحكم والإدارة في الشركة، وعلاقة الشركة بمساهميها ومجتمعها، وبسياساتها المختلفة، سواء المتعلقة بالتعيين أو الرقابة أو تضارب المصالح أو حماية حقوق الأقليات أو غيرها.

## حقوق المستهلك

**المستهلكية» كما سميتها في مقال لكم في «حياة وسوق»**  
**كيف ترونها في السياق المحلي، خاصة في ظل ارتفاع أسعار السلع والخدمات وهو ما يبرر المطالب الشعبية بمستوى جيد من الجودة؟**

هناك حاجة في رأيي لحركة اجتماعية سميتها في أحد المقالات «المستهلكية»، وهي حركة تهدف إلى المحافظة على حقوق ومصالح المستهلكين من خلال الضغط على الحكومة لسن التشريعات وصياغة السياسات وبناء المؤسسات التي تحمي مصالح المستهلكين وتضمن سرعة تنفيذ القوانين، وفي نفس الوقت الضغط على الشركات لتوفير سلعة بمواصفات جيدة وبأسعار معقولة. ويشمل ذلك فضح الممارسات الخاطئة للشركات ومقاطعة المنتجات غير المطابقة للمواصفات والجودة أو الشركات التي ترفع الأسعار وتستغل المستهلك. المستهلكية تعني أن يكون المستهلك هو الطرف القوي وليس الطرف الضعيف، وله الكثير من الحقوق والمصالح التي يريد المحافظة عليها وتحقيقها، مثل حقه في الحصول على سلعة آمنة، وحقه في الحصول على معلومات كاملة وغير مضللة، وحقه في اختيار السلعة التي تناسب ذوقه، وحقه في التعويض عن الأضرار التي تلحق به نتيجة استعمال السلعة، وحقه في معرفة محتويات السلعة التي يستهلكها ومكوناتها، وحقه في معرفة الأسعار، وحقه في إعادة السلعة (بشروط) إذا لم تكن مطابقة للمواصفات.

في بريطانيا عندما رفعا أسعار القهوة قبل سنوات، قاطعتها جمعيات المستهلك فاضطرت الشركات المنتجة أن تخفض أسعارها. وهناك حملات مقاطعة دولية لبعض الشركات يمكن للمهتم أن يجدها على صفحات الانترنت. نحن في فلسطين ليس لدينا حركة مستهلكية قوية ولكنها حركة ناشئة تتبلور ببطء ودون تنسيق أو تنظيم.. هناك الكثير من الأمثلة على عدم وجود حركة مستهلكية واعية، مثل التدخين في الأماكن العامة وحظر بيع السجائر لمن هم دون الـ 18 من العمر، وكثرة الأخطاء الطبية حيث نرى مستشفيات ومراكز تغلق اثر عمليات فاشلة ثم تعود وتفتح دون أن تتم محاسبة أحد أو حتى معرفة حقيقة ما حدث، وكثرة السلع والأدوية التي تتم مصادرتها ما يعكس عدم وجود عقوبات رادعة.. أما بشأن لجان حماية المستهلك، فهي تقوم بدور جيد، ولكنها لا تزال في بدايتها. ولكي تنجح هذه الجمعيات، وتكون جزءا من حركة مستهلكية شاملة، يجب أن تكون مستقلة وغير مرتبطة بالحكومة وأن تنتشر في كافة الأراضي الفلسطينية. ولكن هذا لا يعني ألا يتم التنسيق مع وزارة الاقتصاد أو وزارة الزراعة أو الجهات الحكومية الأخرى، والحصول على دعم من الحكومة.

**لنعد إلى قضية الخبز التي اثيرتموها في مقال سابق في «حياة وسوق».. شهدنا في اليوم التالي حملات ومخابز أغلقت وعادت لتفتح دون معرفة أسماء المخابز التي ضبط لديها استعمال مادة الشيفارو، وهو ما اثر على سمعة المخابز كافة وليس فقط السيئة. المفروض وجود قوة مجتمعية تضغط وتدفع الحكومة لاتخاذ إجراءات تصون وتحمي حقوق ومصالح المستهلكين؟**

هذا يعيدنا ثانية إلى المستهلكية. فلا يكفي أن تكون هناك قوانين، ولكن يجب أن يكون هناك رقابة وتطبيق لتلك القوانين ولا أصبحت حبرا على ورق. ولا شك أن توعية المستهلك بما حدث بالنسبة للخبز ساهمت بشكل كبير في الضغط على الحكومة لاتخاذ إجراءات بحق المخالفين، وليس أدل على ذلك من مناقشة الأمر في مجلس الوزراء وتشكيل لجنة للتحقيق. ولكن يجب أن نعرف ماذا كانت نتيجة التحقيق، وكيف تمت معاقبة المخالفين، وما هي الإجراءات التي تمت لمنع تكرار ذلك. كما أن عدم نشر أسماء المخالفين أدى إلى نشر المزيد من الشائعات والتقولات حول بعض المخابز، وأضرّ بسمعة المخابز الجيدة التي لم تكن طرفا في هذه المشكلة.

استثماراتهم، وبالتالي تحقيق الفائدة الاقتصادية المرجوة وتوفير فرص عمل وتحريك الوضع. وهناك نظريات أخرى ترى بضرورة أن يكون لسياسة الضريبة هدف اجتماعي يتمثل في تقليل الفوارق بين الطبقات وتقليل التباين بين أفراد المجتمع وتحقيق العدالة الاجتماعية، وبالتالي يكون هناك إعفاء من الضرائب للطبقات الفقيرة مع نظام ضرائب تصاعدي على الدخل قد تصل في بعض البلدان إلى 60% أو أكثر على الرواتب العالية جدا.

في الحالة الفلسطينية، يجب أن يتضمن الإصلاح الضريبي إعفاء الطبقات الفقيرة وإقرار ضريبة تصاعدية على الدخل، وهو معمول به في الأراضي الفلسطينية بدرجة معقولة، وربما يكون بحاجة إلى إعادة نظر. ولكن المشكلة ليست في ضريبة الدخل والضرائب المباشرة وإنما في الضرائب غير المباشرة، وبالذات ضريبة القيمة المضافة والجمارك وغيرها، وهذه ليست تحت تصرف السلطة الوطنية (إلا في حدود ضيقة) بموجب بروتوكول باريس. للتوضيح فإن بروتوكول باريس قد ترك للسلطة الوطنية صلاحية تحديد معدلات الضريبة غير المباشرة، ومنها ضريبة الدخل، وترك الضرائب غير المباشرة بيد إسرائيل، مع حرية محدودة للسلطة الوطنية بنسبة لا تزيد على 2% مما هو معمول به في إسرائيل. وتتميز الضرائب غير المباشرة بأنها أكبر حجما وأكثر تأثيرا على الاقتصاد من الضرائب المباشرة. وبالتالي فإن قدرة السلطة الوطنية على الإصلاح الضريبي في هذا المجال مقيدة جدا.

ولكن يمكن القيام بإصلاح ضريبي يزيد من كفاءة جهاز التحصيل الضريبي دون زيادة معدلات الضريبة، وذلك بمنع التهرب الضريبي، وزيادة الوعي الضريبي لدى المكلفين، وهي إجراءات ممكنة وتنعكس إيجابا على الموازنة العامة للدولة.. وقد قامت الحكومة بكثير من الخطوات في هذا المجال، والتي تسجل لصالحها، مثل إنشاء الضابطة الجمركية لمكافحة التهريب وإنشاء محاكم عسكرية لملاحقة التجار المهربين وغيرها، ولكن هناك خطوات أخرى يجب القيام بها بالرغم من صعوبة ذلك ومقاومة البعض له. هناك ضرورة مثلا لاتخاذ إجراءات حازمة ضد التهرب الضريبي، خصوصا من كبار أصحاب الأعمال، بما في ذلك محاولة التهرب من قيمة الضريبة المضافة والجمارك المستحقة من خلال التواطؤ مع إسرائيل والتلاعب بفواتير المقاصة ما يؤدي إلى خسائر كبيرة للاقتصاد الفلسطيني. وتقدر بعض المصادر المسؤولة في وزارة المالية أن خسارة الخزينة الفلسطينية من عمليات التهرب الضريبي تزيد عن 800 مليون دولار، وقد تصل إلى 1200 مليون دولار سنويا، وهو رقم يكاد يصل أو يفوق حجم المساعدات الخارجية المقدمة للسلطة الوطنية، ما يمكن أن يكفي السلطة الفلسطينية والشعب الفلسطيني ذل السؤال.

**يعتقد كثيرون أن جدول ومعدلات الرواتب في الأراضي الفلسطينية «مضروبة» جراء الرواتب المرتفعة للقطاع الأهلي والخاص، إلى مدى تعكس هذه الظاهرة ذاتها على معدلات الرواتب ووضع الشركات؟**

الرواتب العالية تسبب - بلا شك - ضغطا على الشركات خاصة عندما لا يصاحب ذلك زيادة في الإنتاجية، ما يؤدي إلى زيادة كلفة الإنتاج، وهو ما يحد بالتالي من القدرة التنافسية للمنتجات الفلسطينية.. من المعروف ان بعض المؤسسات الأهلية وبعض الشركات في القطاع الخاص تدفع رواتب وبدلات عالية جدا، ولكني لا أملك معلومات دقيقة حول الموضوع.

مطلوب الإعلان عن رواتب وبدلات ومكافآت أعضاء مجالس الإدارة والمدراء التنفيذيين وأعضاء الإدارة العليا في الشركات، وخصوصا الشركات المساهمة العامة، وهذا جزء من «الحوكمة المؤسسية» التي نطالب بها. إن عدم نشر هذه البيانات في التقارير السنوية يفتح بابا للإشاعات والأقاويل وللتضخيم. وأنا، بصفتي رئيس مجلس إدارة معهد الحوكمة الذي افتتحه مؤخرا رئيس الوزراء د. سلام فياض، أطلب بنشر هذه المعلومات للناس وخاصة للمساهمين. عندما أكون مساهما في شركة معينة، فأنا من المالكين لهذه الشركة، ومن حقي أن اعرف الكثير عما يجري فيها، وبالذات رواتب وبدلات العاملين. وليس من حق الإدارة إخفاء هذه المعلومات عني وعن بقية المساهمين. إن نشر هذه البيانات يساهم في تحقيق قدر أكبر من النزاهة والشفافية في الشركات ويمنع انتشار واستشراف الفساد فيها. وبالطبع فإن الحوكمة لا تقتصر على الرواتب والبدلات فقط،

**أغلب الشركات تمارس أنشطة المسؤولية الاجتماعية بمنطق الدعاية مطلوب الإعلان عن رواتب ومكافآت مجالس الإدارة والمدراء التنفيذيين في الشركات يمكن القيام بإصلاح ضريبي دون زيادة معدلات الضريبة بزيادة كفاءة جهاز التحصيل**

# أيد غضة تصنع ألف عبوة من المشروبات الرمضانية يومية.. لتؤمن الحياة

يعملون كخلية النحل بحب وتفاؤل منذ ساعات الصباح الباكر، اخوة واولاد عم، ذكورا واناثا، صغارا وكبارا، الكل سواسية، خمس اسر تتحد في اسرة واحدة، يعملون والابتسامة تملو شفاههم، فرمضان لديهم مختلف تماما،

حياة وسوق  
حسنة الرنتيسي

ليس موسما للنوم والاسترخاء، وانتظار المؤذن بلهفة، ما يهمهم هو ان ينجزوا عملهم على اكمل وجه، وان يفوا بمطالب الزبائن من قرى ومناطق متعددة تركوا مشروبات الباعة المتواجدين في كل مكان ليطلقوا باب هذه الاسرة. فالحر الشديد مع الصيام جعل من مشروبات رمضان الباردة ضرورة لا غنى عنها اضافة الى كونها مشهدا رمضانيا متكررا، لذلك كان لهذه العائلة جهدها المميز هذا الموسم.

ينتشرون في مدخل المنزل الذي يشكل «مصنعا بيتيا» عماله ايد ناعمة من الاطفال الذين يعرف كل عمله، بتول طفلة لا يزيد عمرها عن 13 عاما تجلس لتعبئ العصير في عبوات خاصة، الاطفال الاخرون ينشغل كل منهم بالتعبئة او النقل، الى ان تصل العصائر لبوابة المنزل، لتحمل طفلة لا يتجاوز عمرها ست سنوات عبوات العصير، فتعطيها لابن عمها الذي يرتبها بدوره

في الثلاجة.

مصدر الرزق الموسمي حقق مبيعات للأسر المشتركة تتراوح ما بين خمسمائة الى الف عبوة باليوم الواحد. ثلاجة في الداخل معبأة بالمشروبات الرمضانية على اختلاف اصنافها، من تمر هندي وخروب وسوس وعصير الليمون، واخرى تحمل صورة الجد المؤسس لهذه الصنعة وتستقر بباب البيت منتظرة عطشى رمضان، موسى عمرو، ذلك الابن الذي كان يشارك اياه واعمامه في هذه الصنعة كما يسميها افراد الاسرة: يقف الآن بين ابناؤه واولاد اخوته ليشاركهم ذات الصنعة، هو ذاته المشرف على عملية التصنيع والبيع، يقول ان العائلة منذ الثلاثينيات تعمل في هذه الصنعة الموسمية، من الجد الى الابناء والاحفاد، علامة تاريخية يتناقلها ابناؤه الاسرة ويحرصون على استمراريتها في ظل تزايد الاقبال على المشروبات الباردة في تلك الاجواء الحارة.

يأتي رمضان هذه العام في وقت فيه عطلة مدرسية؛ ليشكل ذلك فرصة للأطفال ليشاركوا في صنعة ابائهم، علما بأن لكل منهم مهنته، فعمر يعمل مندوب مبيعات لبطولة ركب، الا انه يستغل رمضان بالعمل في صنعة اسرته الموسمية.

يقول عمرو ان السمعة الطيبة للعصائر التي كونها الجد والاب لهذه الصنعة جذبت الزبائن على مدار السنوات السابقة حتى الان، اما المبيعات فتعتمد على وضع الناس الاقتصادي، وعلى المعاشات، الكل غالبا يحرص على وجود مشروبات رمضان على مائدته، الا ان الظروف السيئة للبعض تدفعهم للتخلي عن وجود العصائر بشكل يومي.

عمرو من المؤيدين للعمل الريادي واستغلال المواهب لايجاد عمل او التجديد في العمل، يقول: «لا استطيع ان انصح الناس بالعمل بشكل مماثل، لان لكل انسان ميوله وعمله الخاص الذي يناسبه ويناسب هوايته، لا احد يحب صنعته مئة بالمئة، الكل يحاول ان يجدد ويغير، وعملنا هذا يعتبر نوعا من التجديد، فكل منا عمله الروتيني، اضافة الى ذلك نحن معنيون وحرصون على ألا تموت هذه الصنعة، وان يتناقلها الاولاد والاحفاد».

ذلك المشهد الرمضاني المتكرر في مدينة رام الله بشوارعها وأحيائها، يشكل فرصة لأصحاب الدخل المتوسط والمحدود لتحقيق دخل اضافي لهم، اضافة الى وجود من يطفئون ظمأ بطالتهم باستغلال تلك الايام القليلة التي تقف على اعتاب الرحيل.



طفلة تعبئ زجاجات من عصير الليمون لبيعها في الاسواق المحلية

## THE WINNING TEAM



PEUGEOT  
MOTION & EMOTION

عام 200



المعرض: البيرة، شارع القدس، هاتف: 02 240 8039

## المواطن يسأل: كيف يمكن للسلطة الوطنية ان توفر الرواتب دون الاعتماد على المساعدات الخارجية؟

.. هذا التساؤل ما انفك يورق المواطنين كافة، فان كانت فئة الموظفين الحكوميين هي المعنية بالدرجة الاولى والأخيرة في المساعدات لتأمين رواتبهم، إلا ان تأثر المجتمع الفلسطيني على مختلف مستوياته وقطاعاته لا يعيش بمنأى عن هذه الرواتب... فالقلق متزايد ويتغلغل حتى في صدر صاحب البسطة الميسور الذي اعتبر بيع أو كساد بضاعته المتواضعة سببه رواتب الموظفين الحكوميين، لا سيما بعد التآرجح في دفع الرواتب، وارتهاق الموظف الحكومي الفلسطيني ومن خلفه فئات الشعب لـ «مزاجية الدول المانحة».. فالى متى سيبقى المواطن عموماً «يضع يده على قلبه» خشية انقطاع الرواتب وبالتالي تعطل الاحوال.. في ظل ما يُقال عن امكانية الاستغناء عن المساعدات الخارجية المخصصة لدعم الموازنة بحلول اواخر عام 2013.؟!.

حياة وسوق  
وسام فوزي الشويكي



### وليد العميرة

#### كاتب وداعية

لواستغنى الناس عن التدخين تُحل مشكلة أزمة الرواتب، هذا كفيل وحده لحل مشكلة المساعدات الخارجية، فعدد المدخنين في الضفة وغزة حسب احصائيات عام 2011 حوالي 800 الف مدخن، اي كل يوم يدخنون بمعدل 12 مليون شيقل، اي بمعنى آخر 500 مليون شيقل كل شهر، فلو ترك أهل فلسطين التدخين سيصبح لدينا فائض مالي يمكن ان ندمع من خلاله الدول العربية المجاورة. كما الاصل في الرواتب الكبيرة ان تصبح صغيرة وتُعطى لموظفين آخرين، بمعنى ان تكون هناك عدالة في توزيع الثروة. والمهم البعد عن الربى.. قال تعالى: «ولو ان اهل القرى امنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والارض».. فينبغي البعد عن الربى لانه لا يسبب الغنى، بل العودة الى الله تغنيانا.



### اسماعيل ابو شرح

#### تاجر

اعتبر ان استمرار الاعتماد على المساعدات في تأمين الرواتب من الدول الاجنبية والخارجية بمثابة جبل المشنقة الذي تهدد به الدول رقب الشعب الفلسطيني عموماً وليس فقط الموظفين الحكوميين خصوصاً وان نسبة كبيرة من الشعب موظفون. للسلطة الوطنية ان تقوم باستثمارات داخلية تحفز على در الاموال وتشغيل الايدي العاملة وتوظيف قطاعات كبيرة من المواطنين بمن فيهم الموظفون وزيادة دخل الافراد والاسر، مثل انشاء مناطق صناعية. كما ينبغي تحفيز الدول العربية خاصة الدول النفطية لأن تستثمر اموالها في فلسطين بدل استثماراتها الطائلة في الدول الاوروبية. كل هذه المسائل يمكن ان تعمل على زيادة الاموال في فلسطين وبالتالي وصولها الى الاكتفاء المالي ولو الى حد قد يكون معقولاً يمكن من خلاله الاستغناء عن المعونات.



### اسحق رمضان

#### موظف حكومي

أرى أنّ على رجال الاعمال والتجار المتحكمين في قطاع الاقتصاد الوطني الاسهام بالمقام الاول في دفع عجلة التقدم ودفع الرواتب، من خلال تحديد نسبة من مرباحهم مثلاً. ان التزام المواطنين بدفع ما عليهم من مستحقات مالية ازاء السلطة والدوائر الحكومية وعدم التهرب الضريبي يسهم أيضاً في الاستغناء عن الحصول على مساعدات لتسديد الرواتب. وعلى رجال الاعمال الفلسطينيين المغتربين في الخارج تخصيص جزء من اموالهم لدعم السلطة الوطنية وتأمين التزاماتها. المساعدات في ظل الواقع المفروض على الشعب الفلسطيني جعل منها ضرورة لا بد منها والتخلص منها لا بد وان يتم بطريقة صحيحة ومدروسة تضمن الاستمرار في دفع الرواتب.



### أسامة عجوة

#### مدرس حكومي

اقول للاسف اننا تعودنا على المساعدات الخارجية، واصبح من الصعوبة في الوقت الحالي التخلي عن هذه المساعدات لتأمين الرواتب خصوصاً في ظل تحكم الاحتلال بكل صغيرة وكبيرة، لكن ذلك لا يعني ان نبقي مرهونين بهذه المساعدات والاستسلام للامر الواقع.. علينا استثمار الطاقات البشرية خاصة الشبابية منها واستغلالها لانها عناصر منتجة في المجتمع تسهم بشكل او باخر في احداث التنمية التي من أحد تداعياتها انها تؤثر على الوصول الى الاستقرار المالي. في فلسطين ليست هناك موارد طبيعية كالتي في الخليج وغيرها، لكن يمكن استغلال واستصلاح الاراضي الزراعية خاصة المهمشة والقريبة من المستوطنات، والتي من خلال ذلك يمكن تشغيل الايدي العاملة والاعتماد على الذات. كما يمكن دعم المصالح المحلية لكي تصبح لديها القدرة الانتاجية كبيرة وبالتالي يصبح الدخل للحكومة من ضرائب وغيره مرتفعاً بارتفاع الاموال الناتجة من تنشيط الحركة.. التخلص من المساعدات الخارجية مسألة تتطلب وقتاً ومصادر مالية وتمويلية بديلة.



### فهد سعدي العملة

#### مدير برامج وطالب ماجستير دراسات دولية

تستطيع السلطة أن تتخلص من الاعتماد على المساعدات الخارجية في تمويل رواتب موظفيها من خلال آليات ربما من أهمها اعادة تنظيم وتوجيه الصناعة المصرفية في فلسطين، خصوصاً ان لها أهمية خاصة لما تشكل ما يزيد على 70 % من حجم تلك البنية الفوقية في الاقتصاد الفلسطيني. وأرى بأن السلطة تستطيع توفير اموال هائلة اذا قامت بالتركيز على تنظيم وضبط الصناعة المصرفية بشكل أكبر، خاصة من خلال اجبار البنوك في فلسطين على رفع نسبة التسهيلات الائتمانية مقارنة بحجم الودائع المصرفية ومن ثم اعادة توزيع تلك التسهيلات خاصة بشكلها القطاعي بحيث يتم التركيز على تقديم التسهيلات الأكبر للقطاعات الانتاجية خاصة الصناعية منها والتي تشكل الرافعة المركزية في نمو وتطور الناتج المحلي الاجمالي المستدام في الدول الصناعية المتقدمة، وهذا بدوره سيولد وينشأ بالمستقبل متوسط المدى وطويل المدى قدرة مالية هائلة للسلطة لا تساعد على تمويل رواتب موظفيها فحسب، بل تمكنها أيضاً من علاج مختلف المشاكل الاقتصادية الأخرى.



### هشام الشرباتي

#### ناشط سياسي

من الواضح ان السلطة الوطنية أوقعت نفسها في ورطة عبر التضخم الوظيفي الموجود لديها، والجانب الاسوء فيها ان عددا كبيرا من الموظفين، سواء العسكريون او المدنيون، يحملون مناصب عالية وبالتالي رواتبهم مرتفعة، وهناك عسكريون تمت احالتهم الى التقاعد في سن مبكرة في وقت يمكن الاستفادة من خدمتهم، في المقابل جرى توظيف اخرين يتقاضون رواتب، وهذه من المسائل التي شكلت عبئا ثقيلا على السلطة وجعلت من الصعوبة دفع الرواتب باستمرار. كما ان هناك من الاتفاقيات التي وقعتها السلطة وقيدتها، كاوصلو التي اعطت السلطة بموجبها لـ «اسرائيل» الحق في جباية الاموال عند المعابر بالانابة عنها، ما جعلها تخضع للابتزاز الاسرائيلي. ففي ظل هذا الواقع يبقى من الصعب جدا بل من المستحيل على السلطة ان تفي بكل التزاماتها ازاء شعبها دون تلقي مساعدات خارجية.. لكن لا بد من اتخاذ بعض الاجراءات النقشافية التي ربما تتعلق بمصاريف السلطة، والجانب الأكبر يجب ان نعمل كثيراً على تمويلنا على الجانب العربي والاسلامي الذي من المفروض انه لا يبتزنا سياسياً بل يدعم المواقف السياسية للسلطة.



## رمضان، العيد، والعودة للمدارس

## أسر غزية: تزامن المناسبات قصم ظهورنا

حياة وسوق  
نادر القصير

يتزامن شهر رمضان وعيد الفطر، هذا العام، مع موسم المدارس تبعاً. فما ان ينتهي العيد حتى تفتح المدارس أبوابها، وهذا يعني ميزانية مضاعفة ثلاث مرات ستحملها الأسر الفلسطينية تحضيراً للمناسبات «السعيدة». وتتضاعف هذه الميزانية أكثر على كاهل الأسر الغزية بسبب الغلاء، وخاصة ارتفاع أسعار المواد الغذائية وكسوة العيد ومستلزمات المدارس. ويقول محمود عبيد، وهو صاحب مكتبة مركزية وسط رفح: «هذا العام لم أتجرأ على شراء أكثر من ألفي شئمة بينما كنت في السنوات الماضية اشترى خمسة آلاف فقد ارتفع سعر الشئمة إلى الضعف تقريباً، ولا أتوقع إقبالاً كبيراً عليها». ويضيف عبيد: «بصراحة أشفق على العديد من الناس الذين تتغير ملامح وجوههم عندما يسمعون أسعار مستلزمات العودة للمدارس بحضور أطفالهم».

وحسب عبيد، تراوح سعر الشئمة العام الماضي بين 40 و50 شيقلاً، بينما يبدأ سعر الشئمة لهذا العام من 80 شيقلاً صعوداً، أي ان الأسعار تضاعفت.

أصحاب الدخل المحدود هم أكثر الفئات تضرراً بموجة الغلاء هذه.

يقول محمد السوداني «50 عاماً» من رفح: «الجميع يستغرب كيف نستطيع تدبير أمورنا ومحاولة إرضاء أبنائنا خاصة في المناسبات. صحيح ان الموظف مدين في أغلب الحالات، ولكنه يستطيع أن يستدين مجدداً، ولكن نحن لا أحد يديننا ومعهم حق فنحن معدومو دخل، فنضطر لانتظار توزيع بعض المؤسسات الأهلية لمستلزمات مدرسية وأحياناً نحصل على واحدة أي لطفل واحد فقط من أبنائنا، والبقية منهم علي التفكير مجدداً بتوفير مستلزماتهم».

ويقول السوداني ان الازمة تتضاعف بتزامن رمضان والعيد والعودة للمدارس، ويضيف: «بصراحة اشئ بقطع النفس، مش قادرين على هذا الوضع».

ويشتكي السوداني من «أن لا أحد ينظر للعمال الذين انضموا إلى قائمة الفقراء بفعل الحصار، ولا أحد يشعر بهم وبهمومهم». وتوقع ان إهمال هذه الفئة وأسرهم سيحلبهما عاماً يستشعره كل مواطن وقد تفقد كل شخص أمنه الشخصي في مرحلة من المراحل «عندما يتحول نصف الشعب إلى متسولين أو لصوص أو غير ذلك» على حد وصفه.

من جانبه، يقول المواطن سعيد منصور: «أحاول جاهداً شراء الأهم بالتخطيط الأمثل لمواجهة كل هذه المصاريف، حتى أتمكن من سداد جميع المبالغ المستحقة علي». ويشير منصور إلى هم مضاعف يتمثل في توفير أقساط الدراسة الجامعية

لأبنائه، وهي تبدأ أيضاً في أيلول. ويضيف: «لدي أكثر من ابن في المرحلة الجامعية، ويكلف تعليمهم مبالغ خرافية». أما المواطن خليل صلاح فيشتكي قائلاً: «ما ان ينتهي رب الأسرة من مصاريف شهر رمضان والعيد حتى تستقبله مصاريف المدرسة من رسوم وزي وأدوات مدرسية، في ظل تدني الرواتب، ولا سبيل لنا سوى الاقتراض من الراتب (المدين دوار) ومشاركة الزملاء في جمعيات تصرف كل أول شهر حتى نخرج من (عنق الزجاجة)».

وأشار صلاح إلى أن المعاناة قد لا يشعر بها سوى أصحاب الرواتب البسيطة والأسر الكبيرة في ظل استمرار ارتفاع الأسعار وتعدد المسؤوليات والالتزامات، ومثال على ذلك عندما يبدأ موسم الإجازة وتنطلق مهرجاناته، تجد متطلبات الأبناء في قضاء إجازة ممتعة بعد عناء موسم الدراسة حقاً من حقوقهم، وبالتالي فإن ذلك سيكلف رب الأسرة أكثر من مرتبه الشهري لينتهي موسم الإجازة ويعقبه موسم رمضان والعيد وهذا يدخله في دائرة الديون.

ويقول المواطن إبراهيم الحاج ان عدم انتظام صرف الرواتب في الأشهر الثلاثة الأخيرة أضافهما جديداً على أولياء الأمور من الموظفين لأنهم أصبحوا يعاملون من قبل أصحاب المحال التجارية تماماً كمعدومي الدخل ولا يقبل دينهم.

وأوضح الحاج، أن الأوضاع الاقتصادية دفعته إلى التفكير جلياً في آلية إنفاق راتبه وتحديد الأولويات للشراء من سلع رمضان إلى ملابس عيد ومستلزمات المدارس، حيث قام بتحديد وتقليل السلع الغذائية والمصرفيات طيلة الشهر الفضيل في محاولة لتوفير بعض المصاريف للإنفاق على مستلزمات العيد والمدارس.

من جانبه، يحذر الأخصائي الاجتماعي عمر أبو غالي من التهديدات التي تجابه استقرار الحياة الأسرية بسبب غلاء الأسعار، مشيراً إلى أن لهذه الظاهرة الكثير من الآثار التي تلقي بظلالها على الأسرة، ومن أهمها ازدياد حالات الطلاق بسبب عدم قدرة الزوج على الإنفاق. ويضيف: «الدخل أصبح لا يكفي متطلبات الحياة اليومية، وبالتالي يتبادل الأزواج التهم بالإسراف، وهناك زوجات قد يعتقدن أن أزواجهن لا يبذلون الجهد الكافي لتحصيل الرزق». وأوضح أبو غالي «ان استمرار هذا الوضع على ما هو عليه خصوصاً في قطاع غزة الذي يرتفع فيه مستوى الفقر يومياً يندب بكوارث على كافة المستويات وقد تستشعر بعض الأسر بأنها عليها وقف دراسة بعض أطفالها لعدم قدرتها على توفير مستلزماتهم وهذا خطر اجتماعي يحتاج لرعاية المسؤولين والنظر بعين الرأفة لطبقة العمال المسحوقين».

## أرقام.. برعاية



## 639 مليون دولار

قيمة عقدين إماراتيين قالت مجموعة لارسن آند توبرو الهندية للهندسة والبناء إنها فازت بهما ويتعلقان بقطاع النفط والغاز بالإمارات. وقالت الشركة في بيان إن العقد الأول من شركة أبوظبي لصناعات الغاز (جاسكو) لمشروع خط أنابيب بقيمة 189 مليون دولار والثاني لبناء أبراج وجسور ومد خطوط أنابيب بقيمة 450 مليون دولار من شركة نفط وغاز مقرها في الإمارات. كما أعلنت الشركة عن عقد ثالث لخط أنابيب بقيمة 250 مليون دولار من «بي.تي.تي.بي.بي» انترناشونال التايلاندية.

## 1.43 مليار دولار

سدتها مصاف هندية من خلال بنك خلق التركي مقابل وارداتها النفطية من إيران. وكانت الهند ثالث أكبر اقتصاد في آسيا تستورد حوالي 400 ألف برميل من النفط الإيراني يومياً وادى وقف بنك الاحتياطي الهندي آلية سداد سابقة في نهاية عام 2010 تحت ضغط اميركي إلى تراكم ديون تزيد عن خمسة مليارات دولار. وقالت مصادر إن إيران التي اوقفت امدادات شهر آب نتيجة مشكلة المدفوعات المتأخرة لم تضع بعد خطتها بشأن امدادات الخام خلال الشهر الجاري. وتسد الشركات الهندية أولاً الديون التي انقضت أجل استحقاقها وعادة ما تباع إيران النفط للعمال الهنود بأجل تسعين يوماً. وقال مصدر طلب عدم نشر اسمه ان منجاليور للتكرير والبتروكيماويات أكبر عميل لايران في الهند سددت نحو مليار يورو (1.42 مليار دولار) لتقلص الديون التي لم تسدد في حينها إلى 1.2 مليار دولار.

## 55 مليون دولار

خسارة الملكية الأردنية خلال النصف الأول من العام الجاري، على رغم ارتفاع الإيرادات التشغيلية بنسبة 4 في المئة ونسبة المسافرين 5 في المئة.

وقال الرئيس التنفيذي لـ «الملكية الأردنية» ان عدم استقرار الأوضاع السياسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إضافة إلى التراجع في الطلب على السفر، والارتفاع الهائل في سعر الوقود بنسبة 45 في المئة مقارنة بالعام الماضي، كانت أبرز الأسباب التي أدت إلى هذه الخسائر. وبلغ حجم الإنفاق على الوقود في الشركة في الفترة المذكورة 135 مليون دينار، أي 45 في المئة من الإيرادات التي حققتها خلال هذه الفترة، في حين بلغ حجم الإنفاق على الوقود خلال الفترة ذاتها من العام الماضي 93 مليوناً.

## 72 مليون دينار

أرباح «بنك الإسكان الأردني» خلال النصف الأول من العام الجاري مقارنة بـ 67 مليون دينار في الفترة المماثلة من العام الماضي، أي بنمو نسبته 7 في المئة. وقال رئيس مجلس إدارة البنك ميشيل مارتو ان الأرباح الصافية بعد المخصصات والضريبة، تبلغ 54,4 مليون دينار، مقارنة بـ 48,9 مليون دينار في الفترة المماثلة، أي بزيادة نسبتها 11,2 في المئة، موضحاً أنه تم استدراك المخصصات بموجب تعليمات البنك المركزي الأردني. وأظهرت البيانات المالية في نهاية حزيران زيادة مجموع الموجودات بنسبة 7 في المئة، مقارنة بالنصف الأول من العام السابق، لتصل إلى 6,6 بليون دينار. وزادت أرصدة ودائع الزبائن عن الفترة المماثلة 84 مليون دينار لتصل إلى 4,6 بليون دينار. وارتفع حجم محفظة التسهيلات الائتمانية عن الفترة المماثلة بمقدار 226 مليون دينار، ليلعب 2,8 بليون دينار، علماً أن هذه النتائج أولية وغير موافق عليها بعد من البنك المركزي الأردني.



## ماذا لو كنت رئيسا لاتحاد الرخام والحجر؟

قدم مجموعة من رجال الأعمال والمستثمرين في قطاع الرخام والحجر برامج وتوصيات لتطوير عمل الاتحاد الذي يمثل القائمين على كبرى الصناعات الفلسطينية. ورزت التوصيات على تمتين العلاقات الدولية للاتحاد لفتح أبواب التصدير للمنتج الفلسطيني، وكذلك على مزيد من المؤسسة والتنمية الإدارية للعاملين في هذا القطاع. وقدموا أيضا توصيات تتعلق بالتشريعات السائدة والتي رأوا في بعضها عاقبة لتطور هذا القطاع.

حياة وسوق  
حنين خالد

هذه  
الزاوية  
برعاية  
بنك القدس  
Quds Bank  
بنك الوطن والمواطن

### محمد شريعة - رئيس قسم ادارة الاعمال بجامعة القدس



فيما يحدث من استنزاف لموارد طبيعية فلسطينية غير متجددة مقابل عائد اقتصادي واجتماعي يستفيد منه المجتمع الفلسطيني بشكل عام وليس مجموعة محدودة من الافراد فقط. وعليه لا بد من ضبط عمليات التحجير لانها تعتبر الخطوة الاولى في ضبط وتحسين مستوى الصناعة. وللتدليل على اثر هذه المخاطر دعونا ننظر الى التراجع الكبير في مستوى اداء هذه الصناعة في العقد الاخير من الزمن على ثلاثة مستويات: كمية الانتاج، ارتفاع سعر التكلفة وانخفاض سعر البيع مما يعزز نظرية تراجع مستوى تنافسية هذه الصناعة في الاسواق المحلية والاسرائيلية والعالمية.

بداية لا بد من تسجيل كل التقدير لرواد هذه الصناعة الذين أخذوا زمام المبادرة وحققوا انجازات كبيرة استفاد منها الكثير من افراد هذه الصناعة، وفي ذات الوقت يجب الاعتراف بان هذه الصناعة وبالرغم من الانجازات العديدة التي حققها بعض افرادها، الا انها لم تستطع احداث تغييرات بنوية في هيكل الاقتصاد الفلسطيني. كما انها لم تستطع مأسسة العلاقة بينها وبين الصناعات والقطاعات الممتدة الاخرى التي يمكن ان ترتبط بها وتؤسس لبيئة صناعية قوية. والامثلة في حوض البحر المتوسط متنوعة. وبناء عليه لا بد من الانتقال في التعامل مع هذه الصناعة من حرفة موروثية (مناشير) الى صناعة، تحكمها اساسيات ومبادئ الاعمال المتعارف عليها. وهذا يتطلب تغييرا واحداث نقلة نوعية في طريقة تفكير اصحاب الصناعة وطريقة ادارتهم لهذه الاستثمارات الضخمة من خلال برامج التوعية والتثقيف والتعليم والتدريب. الامر الخطير الآخر الذي يسترعي بالغ الانتباه هو التخريب المجاني الذي تحدثه هذه الصناعة في البيئة الفلسطينية. وهذا يتطلب توازنا بيئيا كي يعالج الاثر الهدام لعمليات التحجير العشوائي من جهة، وتوازننا اقتصاديا

### محمد الفارس - صاحب شركة مناشير الجماعيني



على استيراد هذه البضاعة من الاسواق الخارجية. وتشكيل لجنة لمتابعة مشاكل اصحاب المصانع كالحصول على تصاريح تجارية لمتابعة عملهم داخل اسرائيل وتسهيل سفرهم للخارج للبحث عن اسواق. ومحاولة توحيد السعر للحد من المضاربات والتخبط بالاسعار لحماية هذه الثروة من الضياع، ومنع تصدير الصخر الخام من دون تصنيع للخارج وتشجيع تصديره بعد التصنيع للاستفادة من تصنيجه وتشغيل الايدي العاملة بالوطن.

لو كنت رئيسا لاتحاد الرخام والحجر لعملت على تطوير المصانع من حيث الجودة والدقة في المقاسات وزيادة الانتاج من اجل المنافسة في الاسواق الخارجية. ولعملت على تشجيع المصانع للمشاركة في المعارض الدولية الخاصة في مجال الحجر والشركات المصنعة للحجر، بالإضافة الى المساعدة في التفتيش وفتح المحاجر في المناطق غير المسموح بها من قبل الاسرائيليين والموجود بها افضل انواع الصخور، وكذلك مساعدة اصحاب المصانع في التصدير للخارج والبحث عن الاسواق المناسبة لتسويقها. وسأعمل على وقف اقامة المصانع الجديدة على اعتبار السوق غير قادرة على استيعاب العرض الحالي فحين يكون العرض اكثر من الطلب يؤدي الى حدوث تضارب في الاسعار ويكون التأثير سلبي على هذا القطاع. والعمل على دعم هذا القطاع من خلال الحكومة بتخفيف الضرائب وتسهيل افضل قروض بنكية لتطوير المصانع، والعمل

### وليد حسن ديرية - رئيس مجلس ادارة شركة الوليد لتصنيع الحجاره والرخام



هذا القطاع وذلك من خلال توعية مدراء هذا القطاع بخطورة هذه الصناعة وكيفية استخراجها وتقديم السعر الافضل للمنتج. 5 - فتح اسواق جديدة للمنتج ويتمثل بتفعيل دور المعارض والمكاتب الاقليمية وفروع للاتحاد تكون على مستوى دولي. 6 - استخدام آلية الترويج المشترك للمنتج لتدعيم هذه الصناعة في كافة الدول. 7 - استخدام الشراكة الدولية لتدعيم هذا القطاع وتطويره من اجل النهوض به حسب الرؤية الدولية.

تعتبر صناعة الحجر والرخام من الصناعات التقليدية في فلسطين، كما ان فلسطين من البلدان التي تتوفر فيها المادة الخام الاولى لحجر البناء وبكميات كبيرة والتي تتميز بنوعيتها الجيدة والالوان المتعددة، اضافة الى ذلك فان هذه الصناعة تعد ركيزة من ركائز الاقتصاد الوطني حيث تشغل ما يزيد على 25000 عامل. وهذه بعض التوصيات التي تخص صناعات الحجر والرخام وتتمثل بالتالي:-  
1 - عمل دورات تدريبية لكافة مدراء المؤسسات على جميع الاصعدة الادارية وتاهيل هذه المؤسسات للعمل على نطاق اداري علمي جيد وفعال.  
2 - ايجاد فرص تمويل لهذا القطاع لتحديث خطوط الانتاج بما يتناسب مع متطلبات العصر.  
3 - دراسة المنتجات في هذا القطاع بشكل دقيق والعمل على تصنيفها حسب الاستخدامات الجيدة وتقديمها للسوق بشكل منافس.  
4 - استخدام استراتيجية توحيد الاسعار لكافة الشركات في

### جواد السيد الحرباوي

#### مسؤول تنسيق المساعدات المحلية (البنية التحتية)

قطاع الحجر من اهم القطاعات الاقتصادية، والتصدير من اهم المشاكل التي تواجه القطاع، حيث يصدر 75-80% الى اسرائيل وهذا يذهب بالاجمال الى المستوطنات والمباني داخل اسرائيل، بالإضافة الى ان جزءا كبيرا منها يصل الى 60% احيانا تصدده اسرائيل الى مدن اخرى بالعالم وبشكل رئيسي الى اميركا. اتحاد الرخام والحجر من اقوى الاتحادات الصناعية في فلسطين من ناحية الزخم والاعضاء والقدرة المالية، وهذا له تأثير في صناعة القرار على الاقتصاد الفلسطيني. ولو كنت رئيسا للاتحاد لعملت على وجود مجلس استشاري اضافة الى مجلس الادارة بحيث لا يتعامل مع الامور نفسها وانما في القوانين والانظمة التي لها تعامل مع العلاقات الدولية وكيفية دعم هذا القطاع ودعم الشركات بشكل خاص بالإضافة الى العمل على وجود خطط استراتيجية لتطوير الاتحاد وتطوير القطاع وتسويق القطاع دوليا. ولرکزت أيضا على تفعيل العلاقات الدولية بشكل كبير وتعميقها مع المؤسسات والاستفادة منها على المستوى القريب والبعيد وتوسيعها وزايدتها، لما سيكون له مردود مباشر على الاتحاد كمؤسسة وبعض الشركات الاخرى كقطاع خاص بالإضافة الى العمل على وجود مختبر لقطاع الحجر والرخام باعتباره احد اهم الموارد الاساسية. وايجاد برامج من خلال الاتحاد تصب في مصلحة الشركات ذات العلاقة، لخدمة اعضاء القطاع ومحاولة زيادة عدد الخدمات المقدمة للاعضاء لهم وادراج خدمات جديدة ذات قيمة مضافة.

### المحامي سميح ثوابته

#### رجل أعمال ومستثمر في قطاع الحجر والرخام

بداية اعبر عن تقديري لرئيس مجلس ادارة الاتحاد على الجهود الكبيرة التي يقوم بها، اما فيما يخص رؤيتي المتعلقة بالإجابة عن السؤال سالف الذكر لو كنت رئيسا لاتحاد صناعة الحجر والرخام لعملت على: تنظيم عمل هذا القطاع الحيوي بالتعاون مع الجهات الرسمية ومؤسسات القطاع الخاص ذات العلاقة وذلك عبر صياغة إستراتيجية تنموية لهذا القطاع. اقرار وبناء نظام اخلاقيات المهنة لضمان عدم المضاربة والإضرار بهذه الصناعة وبالتالي تحقيق الفائدة لجميع اصحاب العمل. مراجعة وتعديل قانون العمل الفلسطيني لتضييقه الخناق على اصحاب العمل. القيام بحملات ضغط على جميع الجهات الدولية والرسمية للضغط على الجانب الاسرائيلي لتمكين الفلسطينيين من الوصول الى مواردهم الطبيعية وتحديدا في المناطق المصنفة «C». ترشيد استخراج الصخور من المحاجر والتنمية وفق نهج مستدام ما يعني الحفاظ على حصة الأجيال القادمة وكذلك الموازنة بين الفائدة الاقتصادية والحفاظ على البيئة. اقامة وحدات معالجة للمخلفات لكل مصانع الحجر واقامة مصنع وطني للاستفادة من هذه المخلفات. الضغط على وزارة الاقتصاد الوطني لوقف منح تراخيص لمنشآت حجر جديدة نظرا لوجود عدد فائض من هذه المصانع. فتح الاسواق العالمية امام منتجات الحجر والرخام الفلسطيني لما لذلك من قيمة مضافة عالية تعود بالنفع على الاقتصاد الوطني. فتح مكتب للاتحاد في رام الله نظرا لأهمية الاستراتيجية لهذا الموقع مما يسهل على الاتحاد تواصل اكثر تفاعلا مع المؤسسات المختلفة التي تتمركز في رام الله.

## مصطلح اقتصادي ..برعاية



شركة فلسطين

لتمويل الرهن العقاري

### سوق الأوراق المالية

هو عبارة عن سوق لكنها تختلف عن غيرها من الأسواق، فهي لا تعرض ولا تملك في معظم الأحوال البضائع والسلع، ولكن البضاعة التي يتم تداولها فيها ليست أصولاً حقيقية بل أوراق مالية أو أصول مالية، وغالباً ما تكون هذه البضائع أسهماً وسندات. والبورصة سوق لها قواعد قانونية وفنية تحكم أداءها وتحكم كيفية اختيار ورقة مالية معينة وتوقيت التصرف فيها وقد يتعرض المستثمر غير الرشيد أو غير المؤهل لخسارة كبرى في حال قيامه بشراء أو بيع الأوراق المالية في البورصة لأنه استند في استنتاجاته في البيع أو الشراء إلى بيانات خاطئة أو غير دقيقة أو أنه أساء تقدير تلك البيانات.

يشار إلى مستوى سوق الأسهم بما يسمى نقطة، ويتم إحصاء النقاط للخسارة والارتفاع بما يسمى سعر الإغلاق للسوق في اليوم. ويعتمد المتداولون (المتعاملون) عموماً على أسلوبين في اختيار الأسهم، التحليل الفني وهو أسلوب يمكن من فحص الأوراق المالية وفقاً لتطور سعرها وتحركات السعر التاريخية وباستخدام الرسوم البيانية وذلك لتحديد توقيت التصرف، بمعنى متى يتم شراء السهم أو بيعه أو الاحتفاظ به. والتحليل الأساسي هو فحص للقوائم المالية وذلك وصولاً إلى القيمة الحقيقية للسهم بحيث يساعد التحليل الأساسي في التعرف على الأسهم ذات الخلل السعري أي المسعرة بأقل أو بأعلى من قيمتها الحقيقية، ولا يمكن القول إن التحليل الفني أفضل من التحليل الأساسي أو العكس ولكن المستثمر يحتاج للتحليل الأساسي لاختيار الأوراق المالية الجيدة ويحتاج للتحليل الفني للمساعدة في تحديد توقيت اتخاذ القرار، وجدير بالذكر أن أنصار التحليل الفني يرون أنهم هم الأدق والأفضل حيث إنهم يتنبأون بالمستقبل باستخدام فكرة التاريخ يعيد نفسه بينما يعتبرون التحليل الأساسي تحليلاً قاصراً لكونه يعتمد على أحداث ماضية تاريخية. ويتغير سعر السهم في سوق الأسهم كنتيجة مباشرة لتغير نسب العرض والطلب على هذا السهم أو ذلك، ففي حالة الإقبال الشديد على الشراء فإن طلبات البيع رخيصة الثمن سوف تنفذ، وتبدأ الطلبات الأكثر سعراً بالظهور ويبدأ معها السعر بالارتفاع، وهذا على عكس ما يجري في حال الإقبال على البيع.

### مؤشرات سوق الأوراق المالية

يقيس مؤشر سوق الأوراق المالية مستوى الأسعار في السوق، حيث يقوم على عينة من أسهم المنشآت التي يتم تداولها في أسواق رأس المال المنظمة أو غير المنظمة أو كليهما، وغالباً ما يتم اختيار العينة بطريقة تتيج للمؤشر أن يعكس الحالة التي عليها سوق رأس المال والذي يستهدف المؤشر قياسه. وهناك نوعان من المؤشرات، المؤشرات التي تقيس حالة السوق بصفة عامة مثل مؤشر داو جونز لمؤشر الصناعة ومؤشر ستاندر أند بور 500، ومؤشرات قطاعية أي تقيس حالة السوق بالنسبة لقطاع أو صناعة معينة ومنها على سبيل المثال مؤشر داو جونز لصناعة النقل.

### أنواع الأسواق المالية

السوق الأولية أو سوق الإصدار هي السوق التي تصدر وتباع فيها الورقة المالية لأول مرة سواء عند إصدار الشركة أسهم رأس المال عند التأسيس وبيعها للمؤسسين أو لغيرهم من المستثمرين، أو عند إصدار وبيع أسهم جديدة في فترة لاحقة على تأسيس الشركة بغرض زيادة رأس المال، كما يمكن للشركة أيضاً أن تصدر وتبيع سندات للمستثمرين. وإذا كانت الأوراق المالية معروضة للبيع لجموع المستثمرين فإن ذلك البيع يسمى «طرح عام»، وقد يتم عرض الأوراق المالية للبيع لمجموعة معينة من المستثمرين فيما يسمى «طرح خاص»، ويسمى السعر الذي تباع به الورقة المالية في السوق الأولية بسعر الإصدار. عند قيد الورقة المالية في البورصة يبدأ التداول عليها بيعاً وشراءً بين المستثمرين بعضهم البعض دون أن تكون الشركة المصدرة طرفاً في هذه العمليات، ويتم التداول بسعر يختلف عن سعر الإصدار يسمى «سعر التداول» أو «سعر السوق» يتحدد حسب العرض والطلب على الورقة المالية بالبورصة، ويطلق على التداول بالبورصة «السوق الثانوي» أو «سوق التداول».

# نابلس خلية نحل مع اقتراب العيد.. والتجار يتذمرون: الكل يتفرج فقط!



جدل بين الباعة والمتسوقين

حالة من عدم الاستقرار النفسي لدى الموظفين وبالتالي عزوف عن عملية الشراء خوفاً من أمور اضطرابية وهذا أدى إلى جمود في الحركة التجارية، كما أن الظروف السياسية الحالية وبالتحديد ما يتعلق باستحقاق أيلول وتخوف المواطنين من إجراءات اسرائيلية تصعيدية جعلت المواطنين أكثر حذراً إزاء المرحلة المقبلة.

وبحسب برهم فإن التخوف الأخير غير مبرر وسببه عدم معرفة البعض بأهمية المرحلة المقبلة، وعدم خطورتها.

ويرى علي برهم أن ما ساهم أيضاً في ضعف الحركة الشرائية هو ضعف السياحة الداخلية خاصة من قبل فلسطينيي الداخل وقال: «لا نرى فلسطينيي الداخل كالسابق وفي مدينة نابلس».

ودعا برهم تجار المدينة إلى المساهمة في تنشيط الحركة التجارية من خلال تقديم عروض مميزة للمواطنين لحثهم وتشجيعهم على الشراء. وقال: «الآن مقدمون على موسم الأعياد والمدارس وهذا يمثل التزامات على الأسرة لكن الكل سيضع في حسابه الاستعداد لهذه المناسبات وفقاً لإمكانياته وبالتالي المطلوب من تجار نابلس تشجيع المواطن بتقديم العروض المميزة له».

وقال برهم إن السلة الشرائية الغذائية في رمضان كانت قليلة هذا العام بسبب أزمة الرواتب وانخفضت الحركة الشرائية حيث إن المواطن يفكر في التزامات أكثر أهمية من موضوع الغذاء في رمضان.

ويقول التاجر حسين شحور: «لا أبالغ إذا قلت أن أكثر من نصف مبيعاتي باتت تعتمد بشكل أساسي على أختوتنا من فلسطينيي الداخل، فهؤلاء نفقاتهم غير مربوطة بموضوع الرواتب أو غيره، كما أن لديهم هدفاً أساسياً عند زيارة مدينة نابلس وهو التسوق، ومع ذلك فإن نسبة زيارتهم إلى مدينة نابلس قلت في شهر رمضان عن الأشهر السابقة».

وبحسب شحور فإن زيارات فلسطينيي الداخل غير مقتصرة على يوم السبت وإنما يأتون إلى المدينة في كل أيام الأسبوع باستثناء يوم الجمعة، وهو ما أعطى المدينة حركة اقتصادية نشطة إلى حد ما في ظل الحديث عن جمود النشاط الاقتصادي، بينما كانت مثل هذه الزيارات مقتصرة في الماضي على يوم السبت، كما أن الكثيرين منهم يأتون إلى مدينة نابلس في ساعات المساء بهدف التسوق أولاً ومن ثم قضاء سهرات رمضانية في هذه المدينة، ويضيف: «لكن رغم هذه الإيجابيات إلا أن زيارة أهالي الداخل إلى نابلس ليست كما كنا نتوقعها، وهي أقل من الفترة التي سبقت شهر رمضان».

من جهته يرى رئيس ملتقى رجال أعمال نابلس علي برهم أن هناك بالفعل انخفاضاً في مستوى الحركة الشرائية لدى المواطنين، موضحاً أن الحركة التجارية تعتمد بشكل أساسي على السيولة النقدية، وفي ظل التأخير في صرف الرواتب أصبحت هناك

يدخلون إلى المحال التجارية ويشترتون بشكل اعتيادي». ويرى حمد أن هناك مبالغة في الحديث عن ضعف الحركة التجارية قائلاً: «ما حدا بقول الحمد لله».

وبحسب حمد فإنه لم يلاحظ فرقا بين الحركة التجارية هذا العام والعام الماضي وقال: «كله مثل بعضه بس يبدو احنا اعتدنا على الشكوى».

من جانبها، تؤكد المواطن آية أيوب أن الواقع بالفعل مختلف وهناك قلق لدى المواطن بسبب عدم الانتظام في صرف رواتب الموظفين وتقول: «نصف شعبنا موظفون والنصف الآخر ينتظر رواتب الموظفين ويعتمد عليها والحركة التجارية هذا العام بالفعل أقل من السنة الماضية وهذا واضح للجميع».

وتضيف: «أنا شخصياً دخلت عدة محلات ولم أشتري منها شيئاً وكثيرون مثلي يدخلون بهدف الاطلاع على البضائع المعروضة»، وتقول مازحة: «بوعدكم إذا نزل نصف الرواتب المتأخر أن أشتري أجمل لباس». ويأمل الكثير من الموظفين أن تصرف الحكومة نصف الرواتب المتأخر عن شهر حزيران الماضي، كما أن البعض لديه أمل في الحصول على راتب شهر آب قبل العيد رغم التشكيك في إمكانية حدوث ذلك.

ويرى البعض أن ما يعزز الحركة الشرائية قليلاً خلال شهر رمضان وفي موسم الاستعداد لعيد الفطر هو إقبال فلسطينيي الداخل على التسوق في مدينة نابلس.

### حياة وسوق بشار دراغمة

ليل نابلس كنهها، وربما ساعات المساء أكثر ازدهاراً من أوقات النهار، وما إن ينتهي المواطنون من إفطارهم حتى يتوجه الكثير منهم إلى مركز المدينة وأسواقها، متجولين في المحال التجارية استعداداً لاستقبال عيد الفطر، لكن التجار لا يرون في هذه الحركة سوى «جولات مجانية» لا معنى لها ويقول أحدهم: «الكل بس يتفرج وما حدا يشتري».

في ميدان الشهداء وسط المدينة وقف الحاج خليل وهو احد التجار أمام محله صادحا بصوته عارضا بضاعته والتي حسب قوله لا منافس لها لا في السعر ولا في الجودة قائلاً لـ«حياة وسوق»: «حركة الناس جيدة لكن حركة الشراء ضعيفة جداً، والكل يتفرج على البضاعة فقط، وقليلون جداً من يشترون رغم رخص ثمن البضاعة».

ويقول الحاج خليل: «نأمل أن تتحسن الأوضاع خلال الأيام المقبلة، فهناك كثيرون لم يستعدوا للعيد بعد، ونأمل أن تكون الحركة التجارية في الأيام القليلة المتبقية من رمضان أفضل مما هي عليه الآن».

وبحسب الحاج خليل فإن التجار ينتظرون موسم الأعياد بفارغ الصبر لتحقيق الربح، لكن الواقع الحالي حسب قوله لا يبشر بالخير رغم عدم حلول عيد الفطر بعد.

مشيراً في الوقت نفسه إلى أن هناك مناسبتين هامتين كان يتوقع أن يستعد لهما الناس بشكل أفضل وهما عيد الفطر وموسم المدارس. قائلاً: «حلول المناسبتين في وقت متقارب جعل المواطنين يدمجون بين المناسبتين وبالتالي من يريد الشراء لإبنه فإنه يشتري لباساً واحداً للعيد وللمدرسة وهو ما يؤثر أيضاً على الحركة التجارية».

أما المواطنون فيحملون وجهتي نظر إزاء حديث التجار عن ضعف الحركة التجارية، فيقول المواطن راسم حمد (40 عاماً) إن الحركة طبيعية وإن كلام التجار حديث يتكرر بشكل سنوي، فيما ترى المواطنة آية أيوب (28 عاماً) أن الحركة التجارية بالفعل أقل من العام الماضي بسبب قلق المواطنين من الأوضاع الاقتصادية خاصة في موضوع الرواتب.

ويقول حمد: «كل شيء طبيعي، أنا شخصياً لدي 3 أولاد اشترت لهم جميعاً ملابس للعيد واشترت نفسي ولزوجتي، بتكلفة 800 شيقل، وأرى الكثير من المواطنين

## حمى ترفيه في قطاع غزة.. عشر حدائق حيوانات وعشرات الملاهي

حياة وسوق  
حسن دوحان

من المواطنين وخاصة في المناسبات والإجازات وغيرها، ولكن بعد ذلك انتشرت الفكرة في كل أرجاء قطاع غزة ليصل عدد الحدائق حتى الآن إلى نحو عشر حدائق حيوانات موزعة على كافة المناطق، جميعها لا يوجد بها الأفيال والزرافة وبعض الأنواع كبيرة الحجم من الحيوانات لأنه قبل التفكير في استقدام تلك الأنواع لا بد أن تفكر في كيفية إطعام تلك الحيوانات». ويشير جمعة إلى أنه يقوم كل عام بتطوير حدائقه، ويقول: «خلال العام الجاري قمت بعمل كافيتريا وإقامة بعض الألعاب للأطفال وغيرها، ولكن نتيجة ضعف الإقبال بعد انتشار الملاهي بكثرة وكذلك حدائق الحيوانات في كل قطاع غزة، وعدم وجود إقبال من شمال قطاع غزة نحو مشاريع في جنوب غزة، أركز اهتمامي حالياً على ترفيه الطيور والحيوانات». ونتيجة لعدم تمكن أصحاب الحدائق من جلب بعض الأنواع من الحيوانات البرية كبيرة الحجم، لجأ بعضهم إلى بعض الحيل لجذب الزائرين وتسليية الأطفال عبر قيامهم بالرسم على بعض الحمير بخطوط عريضة لتبدو كأنها حمر وحشية، ولكن سرعان ما انكشفت تلك الحيلة وأثارت موجة من الأسئلة عن الرقابة على تلك الحدائق.

وساعدت الأفاق التي تم حفرها على طول الحدود المصرية الفلسطينية جنوب قطاع غزة، في إقامة وانتشار مشاريع حدائق الحيوانات نتيجة حظر قوات الاحتلال الإسرائيلي إدخال أنواع معينة من الحيوانات عبر معابرها لزم لتطويل كالأسود والنمور وغيرها.

رغم الأهمية النفسية لحدائق الحيوانات والمدن الترفيهية «الملاهي» التي بدأت بالانتشار بكثرة في قطاع غزة للترفيه الانفعالي لدى الأطفال والكبار، إلا أنها باتت تشكل بحد ذاتها مؤسسات اقتصادية وأماكن لتوفير فرص العمل والابتكار والتجديد لجذب المواطنين الذين يعانون من الحصار الإسرائيلي منذ نحو خمس سنوات متتالية. بعد حرمان طويل على مدار سنوات الاحتلال الإسرائيلي لقطاع غزة منذ عام 1967 من أي مظاهر للفرحة أو إقامة الملاهي وحدائق الحيوانات، وبعد قدوم السلطة الوطنية، تنبه المواطن المهتم بتربية الحيوانات والطيور فتحي جمعة من محافظة رفح لخلو قطاع غزة من تلك المشاريع الترفيهية وشكوى المواطنين من عدم وجود أماكن ترفيهية لهم ولأطفالهم سوى شاطئ البحر في فصل الصيف، فقام بإنشاء مشروع «حديقة رفح للحيوانات» على مساحة ثلاثة دونمات لعائلته ملاصقة لمنزله في حي البرازيل برفح في عام 2000 بما تمكن من إحصاره من طيور وحيوانات أليفة وبعض أنواع الزواحف عن طريق معبري رفح وبيت حانون.

وعلى غير المتوقع، شهدت «حديقة رفح للحيوانات» المتواضعة إقبالا كبيرا من قبل المواطنين، ما دفعه للبحث عن طرق لإدخال أنواع جديدة من الحيوانات كالأسود والنمور وغيرها من الحيوانات والطيور، ويقول جمعة: «مشروع الحديقة في رفح لاقى إقبالا



أحدى قاعات الملاهي في غزة

### الملاهي في انتشار

الاقتصادي المتردي وعدم توفر فرص عمل وجدت ان إنشاء مشروع خاص هو الحل كما انه يوفر فرص عمل لآخرين». ويشير المستشار الإعلامي لشركة القدوة وليد القدوة إلى فكرة مشروع «رمبو» الترفيهي الذي افتتحته الشركة قبل نحو الشهر في مدينة غزة تبعت من حاجة المنطقة لمثل هذه المشاريع الاستثمارية الترفيهية والتي توفر فرص عمل للعاطلين، موضحاً أن مشروع ملاهي «رمبو» عبارة عن مدينة ألعاب مغلقة على مسافة 1200 متر على ثلاثة طوابق ويوجد بها بلياردو و25 لعبة أطفال وسينما خماسية الأبعاد، وهو مشروع لا مثيل له سوى في تايلاند ومصر، لأن كافة الألعاب الموجودة به جديدة وغير تقليدية، ولذلك فإن عدد زواره يومياً يتراوح ما بين 500 - 800 شخص. ويقول القدوة: «المشروع اقتصادي، وهدفه ترفيهي للترفيه عن المواطنين».

وترافق مع ظاهرة انتشار حدائق الحيوانات في قطاع غزة، انتشار عشرات مشاريع المدن الترفيهية (الملاهي) بأحجام مختلفة فمنها الملاهي الكبيرة، ومنها الملاهي الصغيرة في الأحياء وجميعها يحظى بإقبال كبير من قبل المواطنين وأطفالهم للترفيه عن أنفسهم والعيش بعيداً عن التوترات المتلاحقة سواء السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية. ويقول صاحب ملاهي الأرض السحرية في حي تل السلطان برفح علاء جبور: «جاءتني الفكرة من خلال زيارتي لمصر، فوجدت ملاهي صغيرة تلبية رغبة الأطفال وتجذب انتباههم، فبادرت إلى إنشاء مشروع في حي تل السلطان غير المتوفر فيه أي مشروع ترفيهي للأطفال، ولاقى المشروع استحسان المواطنين وإقبالهم مع أطفالهم»، ويضيف: «في ظل الوضع

## فوضى من كل الأنواع.. مشاهدات في السوق الغزية

الكارو والدراجات النارية والخيام المنصوبة بقطع حديدية تحول دون ازالتها بعد تثبيتها في المكان منذ بداية شهر رمضان.

ورغم حالة الازدحام المرتبطة بالموسم الحالي، يلاحظ المتجول في أسواق وشوارع غزة أكوام من مواد البناء والردم في الشوارع العامة، إذ إن ادخال مواد البناء في الفترة الأخيرة أنعش مشاريع البناء، ويترك البناؤون معداتهم ومواد البناء الخاصة بمشاريعهم في مداخل الشوارع. وفي حال استخدام سيارة الباطون الجاهز يتم اغلاق الطريق بالكامل ويحدث كل هذا يحدث في وقت الذروة والحركة النشطة للسيارات والمتسوقين.

ولعل أكثر ما يضايق المتسوقين هو تكديس أكوام القمامة في الشوارع ومداخل المنازل، حيث يتم إلقاء المخلفات بصورة عشوائية دون وضعها في أكياس مغلقة تمنع تباثرها، وفي حال مرور المياه الناجمة عن تنظيف المحلات والبيوت إلى تلك الأكوام فإن الوضع يزداد صعوبة ويكون بحاجة إلى معالجة خاصة لا سيما ان عملية جمع وتحويل القمامة تتم بصورة يدوية وعلى عربات الكارو وفي حال مرورها في الشوارع ونزول المياه الملوثة وقطع من القمامة تصبح كل الشوارع ملوثة وممتلئة بالقمامة.

وفي حال الحديث مع جهات الاختصاص يتم التذرع بالحصار وحاجة السيارات للصيانة رغم أن السيارات التابعة لتلك الجهات تجوب الشوارع بصورة دائمة كما يوجد الآلاف من أفراد الشرطة الذين يعملون بصورة رسمية أو على بند البطالة يقع على عاتقهم تحمل مسؤولية تنظيم السير وتسهيل الحركة، فيما يتطلب من شركات المشاريع عدم ترك الحفر في الشوارع دون اشارات تحذيرية فسرورية حيث وقعت العديد من الحوادث جراء الارتطام بتلك الحفر المفاجئة خاصة في ساعات الليل.

ضجيج وتلوث سمعي تثيره أبواق سيارات... وأكوام من القمامة والمخلفات.. بسطات في كل مكان.. متسولون على

حياة وسوق  
نفوذ البكري

الأرض أو على كراسي متحركة.. صراخ عبر مكبرات الصوت للترويج وجلب الزبائن.. رواثح كريهة.. وأخرى منبعثة عن الأطعمة والمخللات.

كل هذا وغيره يملأ أسواق غزة من شمالها إلى جنوبها في مختلف الأوقات من الليل والنهار، بعد أن احتل العديد من الباعة الأرصفة والطرق الرئيسية والفرعية واغلقوا مناطق حيوية وكأنها مناطق عسكرية مغلقة لا يسمح فيها بالتجول إلا للزبائن والمشتريين فقط، فيما تقف السيارات على مفترقات الطرق في حالة من الازدحام الدائم والكل يصرخ بصورة عصبية ويؤكد أن الطريق له ويريد المرور.. وعلى المواطن التفكير في كيفية اختراق هذه الحواجز من السيارات والبسطات وأكوام القمامة.

يأتي ذلك في ظل ازدحام الشهر الفضيل بالعديد من المناسبات التي جاءت رزمة واحدة، ما يضطر المواطن إلى جولات متكررة من التسوق. وعلاوة على أن شهر رمضان يشهد حالة تقليدية من الازدحام، يزيد قرب حلول العيد والعام الدراسي الجديد من حمى ازدحام الأسواق، فيما يكتفي الباعة بإلقاء المخلفات أمام محلاتهم لتتراكم تدريجياً على شكل أكوام من الخضراوات والفواكه والعبوات والأكياس.

الفوضى اضيفت إلى الازدحام بفعل العمليات الطويلة والمتواصلة والمفاجئة أحياناً من الحفريات، حيث يتم اغلاق طرق رئيسية وحفر شوارع أخرى ما يعرقل حركة السيارات التي تضطر إلى اللجوء للطرق الفرعية الموجودة وسط التجمعات السكنية والأسواق الشعبية والتي تعج هي الأخرى بعربات



## اشترى قطعة

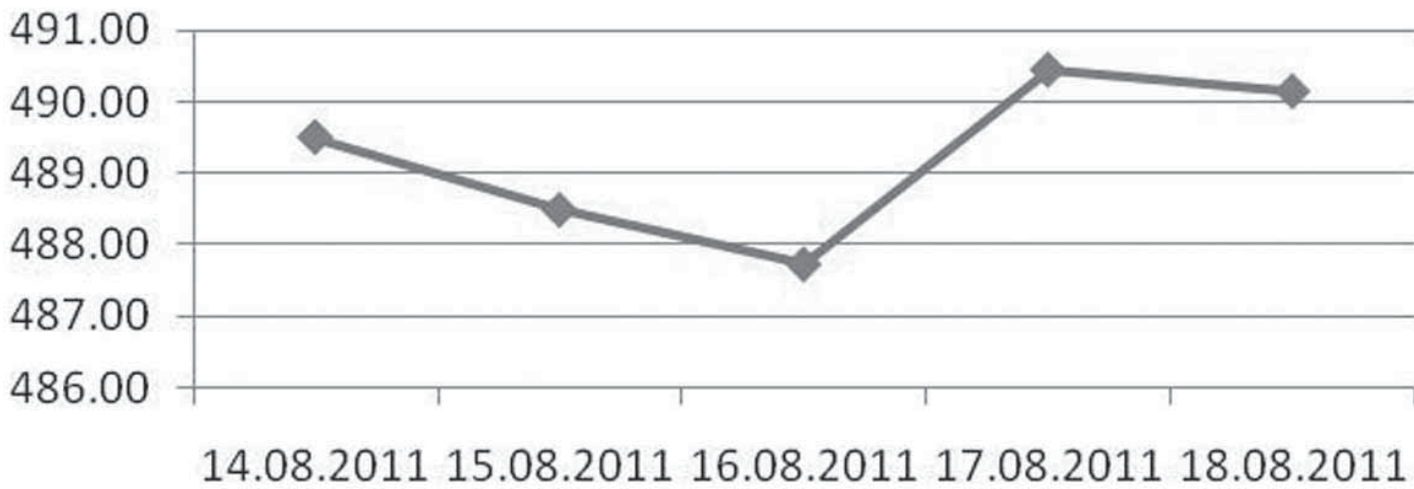
### واحصل على الثانية مجاناً

بمناسبة الشهر الفضيل عرض خاص من محلات بريماما اشترى قطعة واحصل على الثانية مجاناً طيلة أيام شهر رمضان المبارك الكمية محدودة.

محلات بريماما- شارع الارسال- بجانب معرض هيونداي- رام الله  
هاتف رقم ٢٠٢-٢٩٦٣٢٣١ \ ٢٠٢-٢٩٦٣٢٣٠

# البورصة تغلق الاسبوع على ارتفاع مع تراجع في السيولة

## مؤشر القدس



انتهت بورصة فلسطين الاسبوع الثالث من شهر آب على ارتفاع طفيف مخالفاً بذلك اتجاهه الهبوطي خلال الاسبوع السابقة، وترافق هذا الارتفاع مع تراجع في حالة السيولة بالمقارنة مع معدل حجم التداول الاسبوعي لهذا العام. وقاد سهم بنك فلسطين قطاع البنوك ليحتل المرتبة الاولى من حيث حجم التداول الاسبوعي من بين القطاعات المختلفة.

وحسب النشرة الاسبوعية لشركة لوتس للاستشارات المالية، فقد أغلق مؤشر القدس نهاية الاسبوع الماضي عند مستوى (490.14) نقطة مرتفعاً ما قيمته (1.06) نقطة أي ما نسبته (0.22%) عن إغلاق الاسبوع السابق، اما فيما يخص القيمة السوقية فقد اظهرت هي الاخرى ارتفاعاً طفيفاً كما هو حال مؤشر القدس واغلقت عند مستوى (2,811,545,713) دولاراً اميركياً. وعقدت 5 جلسات تداول خلال الفترة ما بين 2011/08/14 ولغاية 2011/08/18، تم خلالها تداول (1,187,441) سهماً بقيمة اجمالية بلغت (2,220,638) دولاراً اميركياً.

ولدى مقارنة أسعار الإغلاق للشركات المتداولة أسهمها لهذا الاسبوع والبالغ عددها (27) شركة من اصل (46) شركة مدرجة مع إغلاقاتها السابقة، يتبين أن (11) شركة قد اظهرت ارتفاعاً في أسعار أسهمها، بينما انخفضت أسعار أسهم (4) شركات، واستقرت اسعار (12) شركة.

اما على صعيد المساهمة القطاعية في حجم التداول، فقد حل قطاع البنوك في المرتبة الأولى حيث حقق ما نسبته (37.15%) من حجم التداول الإجمالي، وجاء في المرتبة الثانية قطاع الخدمات بما نسبته (32.27%)، اما ثالثاً فقد حل قطاع الاستثمار بنسبة بلغت (20.07%) تلاه قطاع الصناعة ونسبة (9.65%) وأخيراً جاء قطاع التأمين بنسبة بلغت (0.86%).

## أبرز الأخبار:

### نتائج النصف الأول لشركة بيرزيت للادوية

حققت شركة بيرزيت للادوية «BPC» ربحاً صافياً مقداره 1.27 مليون دينار أردني في النصف الأول من العام الحالي، مقارنة مع 1.80 مليون دينار في نفس الفترة من العام الماضي. وقد بلغ مجموع الموجودات 38.31 مليون دينار، ومجموع المطلوبات 7.31 مليون دينار، ومجموع حقوق المساهمين 30.99 مليون دينار مع نهاية الربع الثاني.

### نتائج النصف الأول للبنك الإسلامي العربي

حقق البنك الإسلامي العربي «AIB» ربحاً صافياً مقداره 1.34 مليون دولار اميركي في النصف الأول من العام الحالي، مقارنة مع 351,155 دولاراً في نفس الفترة من العام الماضي. وقد بلغ مجموع الموجودات 298.85 مليون دولار، ومجموع المطلوبات 242.09 مليون دولار، ومجموع حقوق المساهمين 56.76 مليون دولار مع نهاية الربع الثاني.

### نتائج النصف الأول لبنك القدس

حقق بنك القدس «QUDS» في النصف الأول من العام الحالي ربحاً صافياً قبل الضريبة مقداره 2.35 مليون دولار اميركي، مقارنة مع 3.57 مليون دولار

## معلومات التداول حسب القطاعات

| قيمة التغيير |         | الإغلاق | الافتتاح | المؤشرات       |
|--------------|---------|---------|----------|----------------|
| نقطة         | %       |         |          |                |
| 1.06         | % 0.22  | 490.14  | 489.08   | مؤشر القدس     |
| 1.03         | % 0.40  | 256.45  | 255.42   | المؤشر العام   |
| -0.13        | % -0.13 | 98.15   | 98.28    | قطاع البنوك    |
| 1.77         | % 2.68  | 67.70   | 65.93    | قطاع الصناعة   |
| 0.33         | % 0.74  | 45.18   | 44.85    | قطاع التأمين   |
| 0.26         | % 1.13  | 23.29   | 23.03    | قطاع الاستثمار |
| 0.01         | % 0.02  | 49.86   | 49.85    | قطاع الخدمات   |

## معلومات التداول للشركات الخمس الاكثر نشاطاً

| الرمز                                   | الإغلاق | التغيير | قيمة التداول   | حجم التداول | معدل التداول السعري |
|---|---------|---------|----------------|-------------|---------------------|
|   |         | (نقطة)  | (دولار اميركي) |             |                     |
| بنك فلسطين (BOP)                        | 3.00    | 0.00    | 690,362        | 231,119     | 2.99                |
| شركة الاتصالات الفلسطينية (PALTEL)      | 5.26    | 0.00    | 571,040        | 76,966      | 5.26                |
| شركة فلسطين للتنمية والاستثمار (Padico) | 1.14    | 0.02+   | 271,025        | 241,426     | 1.12                |
| شركة مطاحن القمح الذهبي (GMC)           | 1.20    | 0.02+   | 158,899        | 95,262      | 1.18                |
| شركة الوطنية موبايل (WATANIYA)          | 1.22    | 0.00    | 106,326        | 87,763      | 1.21                |

من العام الحالي، مقارنة مع 1.24 مليون دولار في نفس الفترة من العام الماضي. وقد بلغ مجموع الموجودات 73.08 مليون دولار، ومجموع المطلوبات 53.09 مليون دولار، ومجموع حقوق المساهمين 19.99 مليون دولار مع نهاية الربع الثاني.

نتائج النصف الأول لشركة فلسطين للتنمية والاستثمار حققت شركة فلسطين للتنمية والاستثمار

في نفس الفترة من العام الماضي. وقد بلغ مجموع الموجودات 456.28 مليون دولار، ومجموع المطلوبات 403.63 مليون دولار، ومجموع حقوق المساهمين 52.64 مليون دولار مع نهاية الربع الثاني.

### نتائج النصف الأول لشركة التأمين الوطنية

حققت شركة التأمين الوطنية «NIC» ربحاً صافياً مقداره 1.10 مليون دولار اميركي في الربع الأول

# عبد الحكيم حسونة.. العامل الذي صار ملكاً لطرق غزة



عبد الحكيم حسونة مع احد احفاده

حياة وسوق  
حسن دوحان

بدأ حياته مكافحاً باحثاً عن إثبات الذات ومساعدة والده في تربية إخوته، فأوصل الليل بالنهار ليحقق حلمه في أن يصبح احد رجال الأعمال العصاميين في قطاع غزة، ولينشئ عدة شركات للنقل وينتقل بعمله إلى مصر.

رجل الأعمال ورئيس مجلس إدارة شركة دلتا للتجارة والاستيراد والتصدير عبد الحكيم حسونة بدأ حياته في أسرة فقيرة، ولكن بجهد ومثابرة تمكن من إنشاء شركته للنقل وتحقيق مكاسب كثيرة بإمكانيات ذاتية رغم تعرضه لخسائر فادحة نتيجة الحصار الإسرائيلي.

## النشأة والأسرة

نشأ عبد الحكيم حسونة في أسرة فقيرة في حي التفاح شمال مدينة غزة مكونة من الأب الذي كان يعمل موظفاً حكومياً والأم «ربة بيت» وثلاثة أخوة وست أخوات، وقد كان الابن الأوسط بين أشقائه. وبعد وفاة والده تولى شؤون أخواته وإخوانه ووالدته، ويقول: «إن سر نجاحي يكمن في دعاء ورضى والدتي بعد رضى الله عز وجل».

وفي سن الخامسة عشرة عمل حسونة في شركة كهرباء إسرائيلية بعد أن ترك دراسته بعد أن أتم المرحلة الإعدادية، واستمر عمله في تلك الشركة لمدة 5 سنوات كأمين مخازن، تعلم خلالها اللغة العبرية بطلاقة تحدثاً وقرآناً وكتابة، وإلى جانب عمله بالشركة كان يعمل عملاً إضافياً بعد العصر في شركة نقل شاحنات، كما كان يجد الوقت للتدريب ليلاً في ناد للكراتيه في تل أبيب، وبعد ذلك يذهب للعمل في مطعم في مدينة يافا، ولم يكن يبقى له سوى 4 ساعات للنوم، وكانت تلك هي المرحلة الأولى من حياته والتي اعتمد فيها على نفسه للإعداد للزواج ولوازمه من أثاث ومهر بشكل عصامي كامل دون مساعدة أحد.

## عمله وعلاقته بأسرته

وبدأ حسونة معترك الحياة عاملاً بسيطاً، ومنذ كان في سن الثالثة عشرة عمل في عدة شركات ومصانع داخل الخط الأخضر خلال العطل المدرسية الصيفية كي يساعد والده في تربية إخوانه وأخواته، حيث إن وظيفة والده المتواضعة لم تكن تكفي لتلبية جميع طلبات واحتياجات العائلة، ما حدا به للاعتماد على نفسه. وفي عام 1979 تزوج، وأنجب ابنه البكر عام 1983 وسماه عصام لإيمانه بالعصامية والاعتماد على النفس.

## من عامل في شركة إلى صاحب شركة نقل

كان عمله في شركة النقل الإسرائيلية الحافز الأول الذي خلق في صدره أملاً بأن يمتلك يوماً من الأيام شركة مثلها، ويقول حسونة: «لقد كان ذلك حلماً صعب المنال ولكن الله حققه لي وأكرمني به، ففي عام 1979 حصلت على رخصة قيادة قاطرة درجة (4)، وذلك من إحدى مدارس تل أبيب وكانت الأولى من نوعها لفلسطيني يعيش في قطاع غزة والصفة الغربية حيث كان الأمر مقصوراً على فلسطيني الداخل، وعمل في شركات إسرائيلية لنقل مواد التموين لوكالة الغوث للاجئين من ميناء أسدود إلى قطاع غزة على قاطرات إسرائيلية».

وفي عام 1982 بدأ العمل على خط (غزة - عمان) كسائق لشاحنة يمتلكها شقيقه الأكبر لنقل الحمضيات من القطاع إلى الأردن وكذلك نقل الاسمنت من الداخل إلى قطاع غزة، وفي عام 1983 اشترى الشاحنة من شقيقه، وأصبحت ملكاً له وأصبح عمله حراً ما مكّنه من بناء بيته الخاص، وبعدها عمل كسائق قاطرة في قطاع غزة في عدة شركات لعدم توفر سائقي قاطرات (جار ومجرور).

## من الشراكة إلى التملك الكامل

وفي عام 1987 ومع اندلاع الانتفاضة الأولى (انتفاضة الحجارة) اشترى حسونة أول قاطرة حديثة من طراز فولفو شراكة مع آخرين وعمل في نقل الحمصة ومواد البناء، وبعدها بعامين اشترى أول قاطرة يمتلكها بشكل كامل من نوع «مان» وعمل ليلاً ونهاراً في النقل من وإلى داخل إسرائيل وقطاع غزة لمواد البناء والحمضيات،

جمهورية مصر العربية، وأنشأ فرعاً للشركة في القاهرة وهي مسجلة لدى هيئة الاستثمار في القاهرة، وساعدت هذه الشركة بإدخال المساعدات إلى غزة لدى وصولها للموانئ البحرية والبرية المصرية، وقام باستئجار مخازن معبر رفح لإدخال المساعدات والمعونات بعد الحصول على الموافقات اللازمة من الجانب المصري.

## اعتداءات إسرائيلية

وتعرضت شركة دلتا التي يملكها حسونة للخسائر نتيجة الاعتداءات الإسرائيلية عام 2005، فقد دمر القصف الإسرائيلي إحدى القاطرات بسبب وقوفها قرب مدرسة دار الأرقم في حي التفاح بجوار منزله عندما قصفت الطائرات الإسرائيلية المدرسة.

وفي عام 2006 حينما فازت حركة حماس في الانتخابات قطعت إسرائيل كل الاتصالات مع السلطة الفلسطينية، وتكدست المساعدات المصرية في معبر رفح ولم يسمح بدخولها إلى قطاع غزة، وبتاريخ 2006/4/25 تحدث مع مدير الإعفاءات الجمركية الإسرائيلية بصفته رجل أعمال وتم تكليفه بتاريخ 2006/5/5 بإدخال المساعدات وعمل الإعفاءات الجمركية باسم شركة دلتا وتم إبلاغ السلطة الفلسطينية برام الله وحكومة غزة بهذا التكليف، ونجحت الشركة بإدخال أول شحنة لوزارة الصحة في شهر حزيران 2006 من المواد الطبية والغذائية مهداة من الجمعية الشرعية المصرية، و في عام 2006، تم إدخال 86 قاطرة مساعدات عن طريق الشركة من الهلال الأحمر المصري واتحاد الأطباء العرب والجمعية الشرعية عن طريق معبر رفح وكرم أبو سالم.

وعملت شركة دلتا للنقل على إدخال مساعدات لقطاع غزة في ظروف صعبة خاصة خلال الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة. ويتوقع حسونة الذي يرأس لجنة المعابر في تجمع الشخصيات الفلسطينية المستقلة أن تشهد المرحلة المقبلة تحسناً في الوضع الاقتصادي مع رفع الحصار وإتمام المصالحة وفتح المعابر وذلك لأن القطاع مقبل على طفرة صناعية وإنشائية وتجارية ضخمة.

ويقول حسونة: «علاقتي سواء في قطاع غزة أو في الضفة الغربية أو داخل الخط الأخضر أو مصر أو الأردن أو تركيا أو اليابان وألمانيا وفرنسا وبلجيكا لم تأت إلا بجهد السنين وتراكم الخبرات ووصل الليل بالنهار والتعلم من مدرسة الحياة وهذه الشجرة الكبيرة المتواضعة أضعتها لأبناء شعبي كي أتمكن من خدمتهم بأكبر قدر ممكن».

وبعدها بعام اشترى مع شركاء من عائلة شراب قاطرتين أخريين من خلال العمل والنقل وفي عامي 90 و91 دخل في مشروع لإنشاء شركة مشتركة باسم بغداد.

## شركة دلتا للنقل

ويشير حسونة إلى انه توالى امتلاكه وشرائه للقاطرات، وفي عام 1993 تعاقد مع شركة تخليص في ميناء أسدود واستمر التعاقد حتى اليوم، وفي عام 1994 بعد قدوم السلطة أصبح مسؤولاً عن قوافل القاطرات التي تخرج من قطاع غزة إلى ميناء أسدود لغاية عام 1996 حيث حصل على تصريح خاص «إسرائيلي» للعمل بالشاحنة داخل الخط الأخضر دون قيود أو مصاحبة قافلة.

وفي عام 1999 أنشأ شركة دلتا العالمية للنقل كشركة لعائلته الخاصة وكانت تمتلك حينئذ 5 قاطرات كملك خالص للشركة، وقامت بالنقل من داخل الخط الأخضر إلى قطاع غزة والضفة الغربية. ومع اندلاع الانتفاضة الثانية تعرض قطاع النقل لخسائر كبيرة بسبب إغلاق المعابر ومنع دخول القاطرات إلى إسرائيل، ولكنه تمكن من تجاوز الصعاب وتعاقد عام 2003 مع شركة يابانية لنقل المساعدات والحبوب إلى قطاع غزة، كما قام بعدة سفريات إلى ألمانيا وفرنسا وبلجيكا من أجل ترتيب نقل المساعدات إلى غزة ومصر.

وفي عام 2004م تعاقد مع برنامج الغذاء العالمي وأصبحت عدد قاطرات شركته 6 قاطرات حيث تمكن من إدخال 50 حاوية بشكل يومي محملة بالمواد الغذائية لمناطق السلطة الفلسطينية في غزة والضفة، كما قام بإدخال المواد الخام لمشاريع البنى التحتية من المياه والصحة والكهرباء وغيرها من مواد البناء كما تمكنت الشركة من شحن جميع المواد الأساسية الخام لمدينة الشيخ زايد شمال القطاع وكذلك أجهزة ومعدات وصوامع وحبوب المطاحن الفلسطينية، كما نقلت الشركة المعرض الأردني الاقتصادي من عمان إلى غزة ونقل أيضاً توربينات محطة توليد الكهرباء بغزة من مصر بدلاً من تلك التي قصفتها الاحتلال عبر معبر رفح البري في مهمة كانت شبه مستحيلة.

## التوسع في العمل

وتمكن حسونة من توسيع نطاق عمل شركة الدلتا الخاصة به إلى

## الموجز.. برعاية



الشركة الفلسطينية للخدمات التجارية  
PALESTINIAN COMMERCIAL SERVICES CO.

## ارتفاع عجز الميزان التجاري المصري في أيار

أظهرت بيانات رسمية ان العجز في الميزان التجاري في مصر ارتفع بنسبة 64,4 % في أيار 2011 مقارنة بالفترة نفسها من عام 2010. وقال الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري، في تقرير نشر مؤخرا إن قيمة العجز في الميزان التجاري بلغت 2,84 مليار دولار في أيار 2011 مقابل 1,73 مليار دولار في الشهر نفسه من سنة 2010.

وصرح أبو بكر الجندي رئيس الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بأن ارتفاع العجز التجاري «يرجع في جانب منه الى زيادة قيمة الواردات بنسبة أعلى من الزيادة في قيمة الصادرات، وكذلك ارتفاع الأسعار العالمية للعديد من السلع المستوردة من الخارج مثل منتجات البترول والقمح والصابون ومستحضرات التنظيف والسكر الخام».

## ارتفاع التضخم في إيران إلى 15.4 %

نقل الإعلام المحلي في إيران عن محافظ البنك المركزي محمود بهمني قوله إن معدل التضخم ارتفع إلى 15.4 بالمائة في شهر حتى 21 حزيران من 14 بالمائة في الشهر السابق. ونقلت صحيفة ارمان عن بهمني قوله «معدل التضخم السنوي في شهر خرداد الفارسي 15.4 بالمائة». ويرتفع التضخم بشكل مطرد منذ أن سجل أدنى مستوى في 25 عاما عند 8.8 بالمائة في آب 2010. ويقول بعض الخبراء الاقتصاديين إنه قد يتسارع بعد الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لخفض دعم السلع الأساسية. ويواجه الاقتصاد الإيراني صعوبات في ظل العقوبات المفروضة على البلاد بسبب برنامجها النووي.

## وكالة الطاقة: الطلب على النفط قد يهوي إذا تباطأ النمو العالمي

حذرت وكالة الطاقة الدولية من أن نمو الطلب العالمي على النفط قد يتعثر العام المقبل ان شهد الاقتصاد العالمي تباطؤا من جديد. وقالت الوكالة التي تقدم المشورة للدول الصناعية بشأن سياسات الطاقة إنه على الرغم من أنها لم تجر تغييرات كبيرة على توقعاتها لنمو الطلب على النفط في 2011 و2012 رغم العاصفة الاقتصادية العالمية إلا أن التوقعات تعتمد بنسبة كبيرة على أداء الاقتصاد العالمي في الشهور المقبلة.

## عدد مشترك الهاتف الجوال في المغرب تجاوز عدد السكان

انخفضت أسعار الاتصالات في المغرب بمعدلات قياسية خلال النصف الأول من العام الحالي، بسبب منافسة قوية تخوضها ثلاث شركات للاتصالات تحتكر السوق، مع ارتفاع قياسي في عدد المشتركين في الهاتف الجوال ما أدى الى ارتفاع عدد المشتركين الذين تجاوز عددهم عدد سكان المغرب. وتشير إحصائيات «الوكالة الوطنية لتقنين الاتصالات» (مؤسسة حكومية تشرف على القطاع) أن متوسط سعر مكالمات الهاتف الجوال هبط بنسبة 40 في المئة خلال النصف الأول من العام الحالي مقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي. كما هبط سعر الإنترنت من الجيل الثالث بدوره بنسبة مائة، في حين هبط سعر الهاتف الثابت بنسبة 14 في المئة تحت ضغط منافسة الهاتف الجوال، وهبط سعر الإنترنت عالي التردد (ADSL) بنسبة 11 في المئة خلال الفترة نفسها. واستمر سوق الهاتف الجوال في التوسع رغم تشبع السوق المغربية، وعرف عدد المشتركين في خدماته ارتفاعا بنسبة 9.4 في المئة خلال هذه الفترة ليلبغ 35 مليون مشترك في منتصف السنة الحالية مقابل 32 مليون مشترك في منتصف العام الماضي، أي إن عدد الاشتراكات في الهاتف الجوال، أكثر من عدد السكان، حيث تشير إحصائيات رسمية الى أن عدد سكان المغرب في حدود 33 مليون نسمة، وبلغت نسبة تلبية حاجيات السوق في منتصف العام الحالي 108.66 في المئة.



عبد الحكيم حسونة مع عائلته

## جوانب شخصية واجتماعية:

## هل لك هوايات معينة تمارسها؟

رياضة الكراتيه وقيادة الدراجات النارية وقيادة السيارات.

## ما هي أجمل لحظة في حياتك؟

يوم إدخال مولدات محطة الكهرباء بغزة بعد جلبها من مصر بجهود حثيثة ومشاق صعبة لأن إدخال تلك المولدات يعني إنقاذ غزة من الظلام وإدخال الضوء إلى كل بيت .

## كيف تمضي وقتك بعيداً عن العمل؟

في حديقة منزلي بين أفراد عائلتي وأصدقائي وأقربائي فأنا أحب جمال الطبيعة الخضراء والأزهار وتغريد العصافير وشلال المياه وهديرها كي أشكر الله على نعمه الكثيرة .

## ماذا كان حلمك عندما كنت صغيراً؟

كان حلمي دائماً أن أقود شاحنة كبيرة وأن أحقق في أبنائي حلم التعليم والحياة السعيدة التي حرمت منها في طفولتي.

## ما هو تعريفك للنجاح؟

أن تحقق حلمك وحلم عائلتك وتدخل البسمة على وجوه أبناء شعبك.

## ما هي نصيحتك للجيل الشاب؟

طاعة الوالدين والابتعاد عن الغرور وأن يلتزموا بعباداتنا وتقاليدنا وأن يتسلحوا بالأمل والطموح بعيداً عن اليأس والإحباط.

## ما هي اهتماماتك؟

## هل لك اهتمامات رياضية؟

الكراتيه والمصارعة

## أي الفرق تشجع؟

الأهلي المصري خاصة النجم المحبوب محمد أبو تريكة وبرشلونة (ميسي)

## ما هي رؤيتك للمرأة؟

المرأة هي المجتمع وليس نصفه ووراء كل رجل عظيم امرأة.

## كيف تنتقي أصدقاءك؟

هذه أصعب مهمة في حياتي لأنني اكتويت بنار الخيانة والغدر.. والخل الوفي عملة نادرة.

## ما هو شعارك في الحياة؟

لا تؤجل عمل اليوم إلى الغد.

## ما هو أول شيء تفعله عندما تصحو من النوم؟

ذكر الله والصلاة والدعاء للوالدين.

## هل لك اهتمامات في القراءة؟

الصحف العربية والعبرية والكتب الدينية.

## بطاقة شخصية:

الإسم رباعي: عبد الحكيم عامر خليل سعيد حسونة

مكان الميلاد: غزة

البلد الأصلي: غزة

تاريخ الميلاد: 16 / 11 / 1960.

الحالة الاجتماعية: متزوج من منى كامل حسونة «أم عصام» ولهما 5 أبناء وابنة وحيدة. أكبرهم عصام وهو متزوج ولم يرزق بالذرية بعد، والثاني فايز ورزقه الله حكيم ومنى وسامها نسبة لوالديهما، والابن الثالث سامح متزوج ورزقه الله بالوليد، أما سامي الابن الرابع فيدرس بالجامعة، وهشام آخر العنقود وهو الابن الخامس فيدرس في الصف الأول الثانوي بمدرسة فلسطين، والابنة الوحيدة هي سماح المتزوجة من فادي أبو حصيرة ورزقهما الله بنتا سميها هند، ويعمل جميع أبنائه في شركة والدهم.

تاريخ الزواج: 10/5/1979

# حلويات رمضان.. صناعة الأسرار المتوارثة



رام الله.. عمال يعدون القطايف

الله في الطابور جريا وراء الجودة والطعم المميز لهذه الحلوى الرمضانية شهية المذاق. ويقول: «لدي خبرة وأنا احكم عليها بالعين حيث اللون الفاتح الذي يبقى على حاله فاتحا في الفرن والرائحة الذكية التي تدل على النكهة الجيدة ووجود السميد في العجينة بنسب معقولة الى الدقيق».

وبخلاف دغامين تبدو ايمان وهي ربة اسرة صغيرة (طفلان) قليلة الخبرة متى تعلق الأمر بانتقاء العجينة الجيدة وتراهن على خبرة غيرها بالانضمام الى الطابور على التوجه إلى محلات وبسطات تحظى بإقبال اقل لإحراز الجودة.

وتعد القطايف من عجيب سائل مكون من قمح ودقيق وخميرة وماء قد يستعاض عنه بالحليب، يصب منه على سطح فرن حار على شكل قرص، ويتحكم في مقدار العجين المسكوب للحصول على الحجم المطلوب ما بين صغير بقطر 5 سم يسمى عصافيري وعادة ما يحشى بالقشطة ويقدم دون شوي، ومتوسطة 7 سم، وكبيرة «حمامي» 8 سم وتقدم محمرة وساخنة محشوة بالجبن البلدي او المكسرات او الزبيب وجوز الهند والقرفة ومغموسة بالقطر بعد ثنيها وإغلاقها من الأطراف على شكل نصف دائرة، فيما يقدمها البعض كمقبلات بحشوها باللحم المقلي مع البصل. وتقول ايمان انها تعد عجينة القطايف في المنزل متى تعلق الأمر باستهلاك اسرتها الصغيرة وان كانت لا تحبذ تناولها دائما بسبب زيادة السكر ما يدفعها الى اختيار حلويات اكثر صحية.

ورغم التذمر من حجم الاقبال فان المحلات تشهد اكتظاظا وقد تباع ما لديها بل وتعجز عن تلبية الطلبات العاجلة مع اقتراب موعد الإفطار حيث يبلغ الاقبال الذروة في ساعاتي النهار الأخيرتين.

طريقة إعداد وتحضير الخميرة لفترة طويلة، وقال: «انهض منذ ساعات الصباح الباكر لتحضير الخميرة وتخميرها وأيضا ترك العجينة لساعات يسهم في انسجام وذوبان السميد داخلها إضافة الى اختياري نوعا خاصا من الدقيق من نوع (زهرة الفيونو) الذي يجمع بين الدقيق والسميد وهو نوع فاخر ومرتفع الثمن نسبيا مقارنة مع سواه ويصل سعر الكيلغم الواحد منه 4 شواقل، إضافة إلى ابتعادي عن إضافة نكهات وصبغات فيما اصنع».

القطايف تبقى الطلب الاول يليها في المحل الكلاج بالقشطة وهو يباع بسعر معتدل 28 للكيلغم وبالجبن البلدي 36 شيقلا وهو ذات السعر الذي تباع به الكنافة بأنواعها و«بين نارين» فيما تشهد الأسعار تفاوتات من محل لآخر وبينها وبين ما يباع على البسطات. ويعتقد ان سعر 8 شواقل غير عادل بالنسبة له نظرا لجودة المكونات والتخصص في صناعة الأقراص صغيرة الحجم ما يعني انه يبيع دون ربح. وقال ان الاقبال لم يتجاوز مع بدء الثلث الأخير من رمضان حدود 50٪ مما كان عليه العام الماضي، لافتا الى ان سعر العجينة المتواضع يجابه بارتفاع أسعار مواد الحشوة والطحو ترفع السعر إلى مصاف الحلويات الجاهزة.

ويعتبر عدنان الزين «عمو عدنان» نفسه ملك القطايف التي يعدها على مدار العام في محله الصغير على مدخل سوق خضار البيرة المركزي. ويقول الزين انه يخدم العلم عندما يبيع الكيلو ب 8 شواقل التزاما بالسعر وفق لافتة صغيرة علقته إلى جانب السعر في تندر لا يخلو من مرارة.

ويصطف عشاق الحلويات الشرقية الساخنة أمام محلات بيعها في طوابير تطول تبعا لشهرة المحل.. وينتظر نمر دغامين من السموع ويقطن مدينة رام

لاقرب المقربين ما يتهدد مستقبل صناعة الأنواع الشهيرة منها بالانقراض، ويصل الامر بحلواني من المشهورين بصناعة عجينة القطايف برام الله وهو اب لولدين ان يخفي سر خلطة العجينة عن احد ولديه الذي يعتقد ان ليس بوسع الاحتفاظ بها فيما نقل سرها للابن الثاني، ويعتبر بعد ان طلب عدم نشر اسمه او اسم المحل ان للحلواني سرا ولمسة تخصه في طريقة صنع الحلوى تتعدى العجينة الى القطر والحشوة والمكونات المستخدمة في كل منها إضافة إلى عملية التحضير، بالإضافة إلى الخبرة الطويلة. ويرى أحمد أبو الخير صاحب محل الأمراء العريق للحلويات برام الله والذي أسسه والده في المدينة عام 1964 وتولى إدارته بعد شقيقه ان القطايف تبقى الحلوى الأكثر طلبا في رمضان يليها في قائمة الحلويات الأكثر مبيعا في المحل الكنافة والمطبخ.

ويقر أبو الخير بأن محله العريق في صناعة الحلويات الشرقية يعد حديث العهد متى تعلق الأمر بالقطايف التي يقول انه بدأ بصبها (خبزها) في المحل منذ ثلاث سنوات فقط و«لا ندعي أننا واحد من أقطابها المشهورين في رام الله».

ورأى إن حجم الإقبال بقي ضعيفا هذا العام مقارنة مع أعوام سابقة وهو ما عزاه الى الوضع الاقتصادي الصعب الذي تمر به الأراضي الفلسطينية وليس بسبب اسعار الحلويات الجاهزة التي قال انها اتسمت بالثبات طوال السنوات الست الأخيرة رغم ارتفاع أسعار المكونات الأساسية من سكر ودقيق وسميد وجبن وزيت ما انعكس سلبا على الأرباح.

ويعتقد ابو الخير مثل اغلب الحلوانيين ان سعر 8 شواقل لكيلو عجينة القطايف الذي حددته وزارة الاقتصاد الوطني هذا العام سعر «ظالم» ويكاد يأتي على أرباح التجار الذين يحافظون على صناعة وبيع الحلوى بقصد تسديد الالتزامات بانتظار الفرج. ويعتقد ابو الخير ان جودة القطايف تعتمد على سر الصنعة الذي غالبا ما يحتفظ به الحلوانيون في صدورهم ويخفونه حتى عن الأبناء والصناع لديهم، ضمن تقليد قد يؤدي الى انقراض الأنواع الجيدة حيث يدفن سرها مع أصحابها.

ويعد عامر احمد عبد الوهاب صاحب محل البستان الذي نقل الصنعة عن والده الذي نقلها بدوره عن جده قبل النكبة عام 1948 واحدا ممن يشار اليهم بالبنان متى تعلق الأمر بحلوى القطايف. وعن ذلك يقول: «كان جدي عبد الوهاب يصنع القطايف في مسقط رأسنا مدينة اللد، وتوارثها والدي احمد عبد الوهاب وبدأ في صنعها بعام 1952، ولأواصل انا المهمة».

ويربط عامر الذي يصطف الصائمون في طوابير للحصول على القطايف من محله الطعم والجودة بسر الصنعة الذي قال انه جاهز ويستطيع البوح به على قاعدة ان لكل لمسته السحرية على ما يصنع. وبشأن سر تميز البستان يعتقد عامر بحماس الشباب ان سر تميز قطايف البستان يكمن في امور منها

تحلي الحلويات الشرقية المحلاة بالقطر وعلى رأسها القطايف، يوميا، الموائد الرمضانية الفلسطينية وتشكل جزءا أساسيا من وجبة الإفطار، ومصدر دخل لعشرات الآلاف.. وتعتبر القطايف المرتبطة إنتاجها وتناولها بمرضان الحلوى الأكثر شهرة وشعبية على موائد الفلسطينيين باختلاف شرائحهم الاجتماعية ومستوياتهم الاقتصادية، وأضحى تناولها بمثابة إيمان وعادة ينتظرها عشاق القطايف بشغف يدفع أصحاب المقاهي والمطاعم والمصالح التجارية وخاصة التي تغلق أبوابها التزاما بحرمة رمضان الى التحول لصنع وبيع الحلويات الشرقية للاستفادة من الموسم.

وبخلاف أمنيات أصحاب صنعة ينتظر بأغلبهم شهر الصوم سنويا لتحقيق دخل من صنع وبيع الحلويات، جاء المردود هذا الموسم مخيبا للأمال مع تدني الإقبال وفق مؤشرات البيع التي أشارت إلى انخفاض الاستهلاك لأسباب اقتصادية إلى 50٪ مقارنة مع العام الماضي. وسط معدلات إنفاق قد تصل في المعدل إلى 800 شيقل للأسرة المتوسطة الدخل خلال الشهر وفق ما يقوله متسوقون.

وبعد القطايف الذي يتسبد بلا منازع قائمة الحلويات الرمضانية الأكثر اقبالا، تحتل الكنافة النابلسية مكانة مهمة وتتنازعها بين محل وآخر مع الفطير والكلاج بأنواعه و«بين نارين» ولقمة القاضي والعوامة، والنمورة، والهريسة و«عش السرايا» تبعا للسعر وشهرة المحل في نوع دون سواه.

ويترحم الشيخ جمال سلامة «72 عاما» من رام الله على «حلويات ايام زمان الرمضانية والتي كانت تعد منزليا بالسمن والجبن والحليب البلدي ومن دقيق قمح الأرض وزيت زيتونها ضمن عادات وتقاليد وطقوس يتميز بها الاحتفاء بشهر المودة والرحمة والتواصل»، مستذكرا المطبخ بزيت الزيتون والمكسرات والكلاج «يوم كان يعد راقات على الصاج» وحلاوة السميد والخبيصة والبحتية والارز بالحليب والمهلبية تحت طبقة من السمن البلدي الساخن وسواها من أطباق حلوة المذاق وشعبية تروج في الريف وتحوز على رضى شتى الطبقات الاجتماعية، فيما تبقى الحلويات الشرقية الجاهزة طبقا أصيلا وشعبيا بعد ان كانت طعاما للخلفاء في إشارة الى روايات تقول ان معاوية بن أبي سفيان اول من قدمت له الكنافة زمن ولايته للشام.

وفي رام الله والبيرة المدينتين التوأمتين حيث تنتشر البسطات لتزاحم محال الحلويات وتطول الطوابير تحت أرمات دون سواها يعتقد المتسوقون ان عدد أصحاب محال إنتاج القطايف الشهيرة (وهي بالأصل حلوى سورية شامية) يقل عن عدد أصابع اليمين ويسمونها عن ظهر قلب في شبه إجماع.

«وسر الصنعة» امر يحتفظ به أولاد الكار في الصدور، ولا يتنازلون عنه او يبوحن به حتى

حياة وسوق  
نائل موسى

**كل دقيقة بتحكيها قبل الإفطار**  
**بتأخذ زيتها بعد الإفطار بلاش.**

للاشتراك بالحملة اتصل على الرقم \*333\* أو من خلال موقع حساسي على موقع جوال الإلكتروني.

جوال... لا للمستعمل

